مجموعة مؤلفين

النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية

سياسات التنمية وفرص العمل: دراسات قطرية

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

الفصل الثالث

سياسات التنمية في موريتانيا وتأثيرها في فرص العمل(*)

عبدوتي ولد عالي

(*) بحث فائز بـ «الجائزة العربية للعلوم الاجتماعية والإنسانية لتشجيع البحث العلمي» للعام الأكاديمي ٢٠١١/ ٢٠١٢ (فئة الباحثين الشباب) - المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

مقدّمة

يشكل موضوع هذه الدراسة «سياسات التنمية في موريتانيا وتأثيرها في فرص العمل» موضوعًا معقدًا وصعبًا، خصوصًا في بلد متصحّر من حيث المُعطيات الإحصائية والدراسات الرصينة، ويزيد الوضع تشعّبًا أن الجهود الخاصة بالتشغيل غير مُنسّقة ومُشتتة بين العديد من القطاعات في موريتانيا، ما يُبعثِر المعلومات والبيانات، ويُشوّش التصوّر والرؤية المتكاملة عن المشكلة، ومع ذلك تستحق أهمية الموضوع وإلحاحه المغامرة حتى ولو كانت النتيجة دراسة أولية مهمتها الأساسية تحفيز دراسات أخرى أكثر دقة علمية وصرامة منهجية.

تتناول هذه الدراسة برؤية شمولية إشكالية فشل السياسات التنموية في مجال التشغيل في موريتانيا، وعلى الرغم من الطول النسبي لتاريخ مشكلة التشغيل ركزت الدراسة على الموضوع وتداعياته خلال **العقدين الأخيرين**.

سعى الباحث، ما أمكنه ذلك، إلى دراسة المشكلة البحثية في سياق شامل ومتكامل، حيث البطالة هي نتيجة تفاعل جملة من العوامل المتداخلة، من دون أن تمنع هذه النظرة الشمولية والمتنوعة الغوص في التفاصيل الخاصة بالتشغيل والبطالة وما يرتبط بهما من ميكانيزمات داخلية تفعل فعلها سلبًا وإيجابًا في تعميق المشكلة أو الحد منها.

كان من أولويات هذه الدراسة تجميع عناصر الصورة الأساسية المتناثرة

والبحث عن الروابط والعلاقات بين المكوّنات والعوامل والمنظومات المختلفة الفاعلة في سوق العمل في موريتانيا سبيلًا إلى بلورة رؤية متكاملة. **وبشكل خاص ركّزت الدراسة على ثلاثة محاور أساسية:**

المحور الأول: ركز على دراسة **المنظومة الإنتاجية**، حيث تمت دراسة الأداء الاقتصادي الحالي والتوجهات المستقبلية، كما تم التطرق إلى مكوّنات القاعدة الإنتاجية من خلال دراسة إمكانات وعوائق الأنشطة الاقتصادية الأساسية، كما تم تناول مسيرة التنمية من خلال عرض جهود التخطيط الاقتصادي بمراحله الثلاث: مرحلة التخطيط الاقتصادي، ومرحلة برامج التكيف الهيكلي، ومرحلة الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر.

وركز **المحور الثاني** على دراسة **منظومة التشغيل**، حيث تم عرض حالة التشغيل في البلاد وما يرتبط بها من مؤشرات رقمية وملاحظات وصفية، كما تم التطرق للعمالة الأجنبية في البلد، وسياسات التشغيل المنتهجة خلال العقدين الأخيرين، والهياكل الإدارية المكلفة بالتشغيل وصلاحياتها وأدائها الفعلي.

أما **المحور الثالث** فاهتم **بمنظومة التكوين**، عارضًا حالة التعليم العام والتكوين المهني الراهنة، وأهم التحديات التي تواجههما، وعلاقة التكوين بالتشغيل.

اختُتمت الدراسة **بخاتمة تضمنت رؤية استشرافية** مستقبلية **وجملة من التوصيات** لتحسين وضع التشغيل على المدى القريب والمتوسط.

أولًا: المنظومة الإنتاجية

عانت موريتانيا أداءً اقتصاديًا متواضعًا منذ استقلالها وحتى الآن، ما انعكس سلبًا على المنظومة الإنتاجية بشكل عام، وعلى خلق فرص العمل بشكل خاص، وعلى الرغم من امتلاك البلاد موارد طبيعية كبيرة إلا أن

استغلال هذه الموارد لا يزال دون المستوى بكثير بفعل نقص الموارد البشرية المؤهلة وضعف البنى التحتية وتخلّف العقليات وعدم الاستقرار السياسي وسوء التسيير الاقتصادي، ولم يحظَ التشغيل بالاهتمام الذي يستحقه في السياسات والمخططات الاقتصادية للبلاد، خصوصًا بعد هيمنة الخيارات الليبرالية على البرمجة والتخطيط الاقتصادي، التي تُراهن على آليات السوق والنمو الاقتصادي في توفير فرص العمل. وسنتناول في ما يلي بعض المُعطيات الأساسية المرتبطة بالمنظومة الإنتاجية في موريتانيا.

١ - الأداء الاقتصادي

أ - الأداء الاقتصادي الحالي

بدأ الاقتصاد الموريتاني يستعيد عافيته ابتداءً من عام ٢٠١٠ بعد نكسات متتالية بسبب الانكماش المالي العالمي، والأزمة الداخلية الناتجة من الانقلاب العسكري في عام ٢٠٠٨، التي قلّصت إلى حد كبير التمويلات الخارجية، وأدّت إلى اضطراب الحركة الاقتصادية، فضلًا عن التراجع الكبير والبعيد من التوقعات في الإنتاج النفطي.

يكشف الجدول الرقم (٣-١) أن الناتج الداخلي الخام يستهلك كله تقريبًا (الاستهلاك العمومي + الاستهلاك الخاص)، وهو ما يعني أن معدلات الادخار قليلة جدًا، أو معدومة، وهي وضعية تفرض على الدولة اللجوء إلى الموارد الخارجية لتمويل الاستثمار، ما يجعلها وقرارها السياسي رهينة لإرادة الممولين، خصوصًا مع عجز الدولة في تعبئة ما يكفي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بسبب العوائق الهيكلية التي لا تشجع على الاستثمار في موريتانيا سوى في بعض القطاعات المربحة جدًا، لعل أهم هذه العوائق: قلة السكان، وضعف قدرتهم الشرائية، ونقص تنوع الاقتصاد، وضعف البنى التحتية، ونقص القوى العاملة المؤهلة، وارتفاع تكاليف الإنتاج (الكهرباء - المياه - الأجور..)، إضافة إلى الروتين الإداري.

الجدول الرقم (٣-١)

استخدامات الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية (٢٠٠٦-٢٠١٠) (بالمليار أوقية)

	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩*	٢٠١٠**
الطلب الداخلي	٧٥٧,٢	٨٣٩,٢	١٠٤٣,٤	٩٢٦,٩	١٠٩,٨١
الناتج الداخلي الخام بأسعار السوق	٩٠٦,٤	٧٣٣,٩٥٩	٨٥٤,٠	٧٩٤,٢	٩٩٧,٠٥٤
الاستخدامات	٥٧٥,٨	٦٧٥,٢	٧٨٠٦,٢	٧٣١,٥	٨٦٥,٩
الاستهلاك العمومي (الدولة)	١٥٠,٦	١٥٨,٥	١١٦١,٠	١٥٤,٩	١٦٥,٦
الاستهلاك الخاص	٤٢٥,٢	٥١٦,٧	٥٦٤٥,٢	٥٧٦,٦	٧٠٠,٣
الاستثمار	١٨١,٤	١٦٤,٠	٢٣٧,٢	١٩٥,٤	٢٤٣,٩
الاستثمار العمومي	٣٣,٥	٤٣,٨	٥٤١,٧	٥٦,٢	٥٨,٩
الاستثمار الخصوصي	١٤٧,٩	١٢٠,٢	١١٩٥,٦	١٣٩,٢	١٨٥,١
صادرات البضائع والسلع	٣٩٠,٣	٤٠٠,٢	٤٦٥,٠	٣٩٩,٠	٦٠٢,٤
واردات البضائع والسلع	-٤٢٢,٦	-٥٠٥,٥	-٦٥٤,٥	-٥٣١,٧	-٧١٥,٢
سعر صرف الأوقية مقابل دولار أميركي واحد	**٢٦٨,٦**	**٢٦٠,١**	**٢٤١,٥**	**٢٦٢,٧**	**٢٧٥,٩**
* بيانات موقتة ** تقديرات					

المصدر: Banque Centrale de Mauritanie, *Rapport annuel 2010* (Nouakchott : Banque Centrale de Mauritanie, 2011), p. 122.

كما يوضح الجدول الرقم (٣-١) محدودية الصادرات مقارنة بالواردات، وهو ما يعكس عجزًا مزمنًا في الميزان التجاري، وتتركز الصادرات الموريتانية على المواد الأولية المستخرجة من دون تصنيع، خصوصًا الحديد والمنتجات البحرية والنفط، إضافة إلى النحاس والذهب اللذين انطلقا مؤخرًا (٢٠٠٧ - ٢٠٠٨)، ويعتبر نقص التنوّع في الصادرات مؤشرًا على هشاشة الاقتصاد

الموريتاني حيال الصدمات الخارجية الناجمة عن تذبذب الأسعار والأزمات الاقتصادية العالمية والتقلّبات الاقتصادية في البلدان الأساسية المستوردة للسلع الموريتانية، وتُعتبر الصين والاتحاد الأوروبي واليابان والدول الأفريقية (ساحل العاج خصوصًا) أهم مستقبلي الصادرات الموريتانية.

أما الواردات فتعكس ضخامتها، مقارنة بالصادرات، زيادة الاستهلاك الخصوصي وضعف إنتاجية الاقتصاد، وغياب إنتاج داخلي لمواجهة نمو الطلب المحلي. وهو ما يعكس تبعية خطيرة للعالم الخارجي، ويعتبر الاتحاد الأوروبي والصين والدول الأفريقية أهم المصدرين إلى موريتانيا.

يبين الجدول الرقم (٣-٢) أن قطاع الخدمات كان أكثر القطاعات مساهمة في نمو الناتج الداخلي الخام، وذلك بسبب توسع قطاع الاتصالات والإنترنت، إضافة إلى الإجراءات التحفيزية المُتّخذة في مجال تحرير الأسواق والأسعار والمصارف والسياحة والتامين، أما القطاع الثاني فأثر سلبًا في نمو الناتج الداخلي الخام بسبب التراجع الكبير في الإنتاج النفطي، وركود قطاع البناء والأشغال العمومية، وصادرات الحديد، والصناعات التحويلية التي تضررت كثيرًا بسبب الانقطاع المتكرر للكهرباء، ولولا الانطلاقة الجديدة لإنتاج النحاس والذهب لكان التأثير أشد خطورة في وتيرة النشاط الاقتصادي، أما القطاع الثالث فكانت مساهمته متواضعة على الرغم من اعتماد نصف السكان عليه، ما يستدعي النظر في سياسات تطويره.

الجدول الرقم (٣-٢)

مساهمة القطاعات المختلفة

في نمو الناتج الداخلي الإجمالي (٢٠٠٦ - ٢٠١٠) (في المئة)

	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠*	المتوسط
ق. الأول (الريفي)	٠,٠٠	٤,٦٠	٨,١٠	٠,٤٠	٣,٩٠	٣,٤٠
ق. الثاني	٣٣,٣٠	٨,٢٠-	١,٢٠-	٤,١٠-	٦,٤٠	٥,٢٠

يتبع

تابع

ق. الثالث	٥,١٠	٤,٧٠	٤,٥٠	٠,٣٠-	٤,٤٠	٣,٧٠
خدمات خاصة	٥,٨٠	٥,٤٠	٥,١٠	٠,١٠-	٦,٥٠	٤,٥٠
إدارات عمومية	٣,٤٠	٢,٩٠	٣,٠٠	٠,٧٠-	٠,٩٠-	١,٥٠
رسوم غير مباشرة	٨,٦٠	٦,٤٠	٤,١٠	١,٢٠-	٦,٦٠	٤,٩٠
ن د خ بسعر السوق	١١,٤٠	١,٠٠	٣,٥٠	١,٢٠-	٥,٠٠	٤,٠٠
ن ت خ بسعر السوق خارج النفط	٤,١٠	٥,٩٠	٣,٩٠	١,١٠-	٥,٦٠	٣,٧٠
* توقعات						

المصدر: République islamique de Mauritanie - Ministère des affaires économiques et du developpement, *Cadre stratégique de lutte contre la pauvreté 2011-2015* (Washington, DC: Fonds monétaire international, 2011), vol. 1: *Bilan de la mise en oeuvre du CSLP 2006-2010,* p. 15.

تأثر ميزان المدفوعات خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٠ بجملة من العوامل، منها البدء بتصدير النفط في عام ٢٠٠٦، واستئناف تصدير النحاس والذهب. كما ارتفع متوسط التحويلات الخارجية، أما الميزان التجاري فسجل عجزًا طيلة الفترة بسبب العجز في ميزان الخدمات والمداخيل (النقل، التأمين، الخدمات المالية، الأسفار، تسديد فوائد الدين الخارجي) الذي لم تستطع الإيرادات – المُتأتية أساسًا من رخص الصيد والسياحة – تعويضه، في الوقت الذي زادت فيه الأعباء المرتبطة بواردات السلع (خصوصًا الغذائية) التي ارتفعت أسعارها بشكل ملحوظ في أول الفترة، قبل أن تنخفض أسعارها مرة أخرى، انظر الجدول الرقم (٣-٣).

الجدول الرقم (٣-٣)
أهم التغيرات في الميزان التجاري (٢٠٠٦-٢٠١٠) (بالمليون دولار أميركي)

	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠*	المتوسط
الميزان التجاري	٢٠٠	١٩٣,٧١-	١٥٣,٥٥-	٨٢,٨١-	٨١,٣	٢٩,٨-
خدمات وعائدات صافية	٤٠٥,٤-	٤٦٥,٧-	٦٠٠,٣-	٤٢٦,٩-	٥٧٦,١-	٤٩٤,٩-
تحويلات جارية	١٥٨,٧	١٤٤,٣	١٩٦,٦	١٣٠,٨	١٧٦,٣	١٦١,٣
ميزان جاري	٤٦,٧-	٥١٥,٢-	٥٥٧,٣-	٣٧٨,٩-	٣١٨,٤-	٣٦٣,٣-
*توقعات						

المصدر: *Cadre stratégique,* vol. 1: *Bilan de la mise en oeuvre du CSLP 2006-2010,* p. 16.

حددت وثيقة خطة العمل للمرحلة الثالثة من الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر **أهم العقبات التي تواجه الاقتصاد الموريتاني**، التي نُلخّصها في ما يلي[١]:

- سوء الأداء في مجال الحكامة الاقتصادية وتنفيذ السياسات العمومية بسبب الرشوة والفساد، ما جعل موريتانيا تُرتّب في مؤخرة الدولة بحسب تصنيف دوينج بزنس للشفافية العالمية لعام ٢٠١٠.

- في مجال الحكامة المحلية والإقليمية لا يزال التأثير الاقتصادي والاجتماعي للإصلاحات في المستوى المحلي والإقليمي ضعيفًا مع غياب مخطط للاستصلاح الترابي يقلل من التفاوتات الإقليمية ويسمح بترقية البرامج الجهوية للتنمية.

- كما أن الطابع الثنائي للاقتصاد يُعيق عملية التنمية، حيث يوجد اقتصاد عصري (صناعات استخراجية، صيد بحري صناعي) منظم وموجه للخارج، لكن له طابعًا غير توزيعي في مقابل اقتصاد ريفي معاشي تقليدي بعيد من العصرنة والتحديث.

(١) République islamique de Mauritanie - Ministère des affaires économiques et du developpement, "Le 3eme plan d'actions de cadre strategique de lutte contre la pauvreté 2011-2015 (CSLP III)," Nouakchott, 2011, pp. 10-11.

- تشكل تبعية الاقتصاد للخارج وحساسيته للصدمات الخارجية مشكلة أساسية، حيث يعتمد بشكل كبير على المساعدة العمومية للتنمية والصادرات التي تتأثر بتقلبات الأسعار العالمية، فضلًا عن التبعية الغذائية مع الفشل في استيراتيجيات التنمية الريفية المنتهجة.

- كما يشكل غياب تنافسية القطاع الخاص في ظل غياب سوق مالية تشجع المبادرات الاقتصادية والنفاذ المحدود إلى القرض بسبب ارتفاع أسعار الفائدة ونقص الادخار العمومي عائقًا بوجه نمو هذا القطاع.

- كما أن نقص طاقة استيعاب المساعدات الخارجية بسبب ضعف القدرات وتعقّد الإجراءات الإدارية العمومية، وكذلك ثالوث الفوضى والإفلات من العقاب والرشوة ما زال عقبة مهمة.

- يأتي ضعف البنية التحتية (النقل، الكهرباء، تقنيات الاتصال والإعلام) ليزيد من كلفة الإنتاج ويُقلل من حماسة المستثمرين، ويُضعف من تنافسية الاقتصاد.

- مدعومًا بالتدهور المستمر للبيئة وللموارد الطبيعية بسبب الضغط المتزايد المرتبط بالتقلبات المناخية وبالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبالنمو الديموغرافي، وهو ما أضر كثيرًا بسكان الريف، خصوصًا أن موريتانيا تعاني أداءً ضعيفًا في مجال الحكامة البيئية جعلها تتبوّأ بجدارة الرتبة ١٦١ من ١٦٣ دولة مصنفة بحسب مؤشر EPI لعام ٢٠١٠.

ب - التوجهات المستقبلية (٢٠١٠-٢٠١٥)

تنوي الحكومة الموريتانية خلال الخمسية القادمة، وفق البرنامج الذي قدّمته إلى طاولة بروكسل[٢]، انتهاج سياسات اقتصادية وإصلاحات هيكلية كلية تستهدف:

---

(٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: الوثيقة المقدمة من طرف الحكومة الموريتانية، إلى: «استقرار وتنمية موريتانيا.. ضرورة للأمن الإقليمي والدولي،» ندوة تشاور بين الحكومة الموريتانية وشركاء موريتانيا في التنمية، بدعم من الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية والبنك الإسلامي وصناديق التنمية العربية، أيار/ مايو ٢٠١٠، ص ٧٧-٨٣.

- تحقيق معدل نمو سنوي متوسط للناتج الداخلي الخام يبلغ ٥,٥ في المئة.

- احتواء التضخم لإبقائه عند حدود ٥ في المئة.

- تقليص عجز الميزانية إلى ٥,٦ في المئة في المتوسط من الناتج الداخلي الخام خارج النفط.

- رفع احتياطي العملات الصعبة إلى ما يقابل ٤ أشهر من الاستيراد في أفق ٢٠١٥.

تفترض الحكومة أن **قطاع الخدمات** سيبقى هو المحدد الرئيس للنمو في البلاد، وانطلاقًا من ذلك ستسعى إلى تذليل العوائق التي تعرقل تطور القطاع الخاص طبقًا للبرنامج الذي اتفقت عليه مع صندوق النقد الدولي.

أما **القطاع الصناعي** فسيكون أهم تطور فيه هو انطلاق مشروع القلب المعدني الذي سيزيد إنتاج سنيم إلى ١٦ مليون طن سنويًا، إضافة إلى تنمية قطاع البناء والأشغال عبر تنفيذ مشاريع تنموية مهمة في قطاعات النقل والتنمية الحضرية والتنمية الريفية. كما أن الأنشطة الصناعية التحويلية ستشهد تحسنًا بفضل حل مشاكل المياه والكهرباء عبر مشروع آفطوط الساحلي، وخطة إصلاح الشركة الموريتانية للكهرباء.

لا تُعوّل الحكومة كثيرًا على **القطاع الريفي** بسبب ما تعتبره مشاكل هيكلية، وبسبب التقلّبات المناخية، وإن كانت ستسعى بقوة إلى تحسين ظروف معيشة المواطنين في الوسط الريفي باعتباره الخزان الرئيس للفقر.

على الرغم من حديث السلطات عن الاهتمام بالبعد الاجتماعي، فإنها وتحت ضغط التزاماتها لدى المانحين، وتطبيقًا لأجندتهم الليبرالية تستهدف خلال الأعوام الخمسة المقبلة ترشيد الامتيازات ضمن رواتب الأجراء والعمال في الإدارة، وتقليل نسبة الأجور لتمثل ٨,٦ في المئة من الناتج الداخلي الخام خارج النفط خلال الفترة في مقابل ٩,٤ في الفترة الماضية (٢٠٠٦ - ٢٠١٠)، وهو ما لن يساعد في توسيع دور القطاع الحكومي في مجال التشغيل.

٢ - الأنشطة الاقتصادية

أ - القطاع الريفي

«إن الحقيقة التي تفرض نفسها هي أن تسيير القطاع الريفي (في موريتانيا) يمتاز بتنظيم قليل الفاعلية وتنسيق داخلي وخارجي ناقصين، وارتجالية في برمجة وتنفيذ الحملات الزراعية، وبصفة أشمل سوء التسيير وعدم الترشيد وعدم فعالية استغلال الأموال العمومية»[٣]. وأدى تضافر العوامل البشرية (فشل التسيير الحكومي وسوء استخدام البيئة من طرف السكان) والطبيعية (موجات الجفاف والتصحر) إلى إضعاف الإنتاج والإنتاجية في هذا القطاع، ما تسبب بانعكاسات سلبية بالنسبة إلى ظروف العيش والفقر والتشغيل في الوسط الريفي. وسنتناول في ما يلي أهم إمكانات وعوائق القطاع.

(١) الزراعـة

(أ) الإمكانات: يوجد في موريتانيا خمسة أنظمة للزراعة:

- النظام المطري «دييري» وهو شديد التأثر بنظام الأمطار (٥٦,٨٠٠ إلى ١٨٣,٤٠٠ هكتار، تزرع سنويًا)؛ - نظام الزراعة خلف السدود وفي القيعان (١٤,٠٠٠ إلى ٦٦,٧٠٠ هكتار تزرع سنويًا)؛

- نظم زراعة انحسار الفيضان الطبيعية أو المتحكم بها على طول نهر السنغال (٧,٣٦٠ إلى ٣٨,٧٠٠ هكتار تزرع سنويًا)؛

- النظام الواحاتي (٤,٧٥١ هكتار تزرع بالنخيل المنتج للتمور و٢٤٤ هكتار تزرع زراعة تحت النخيل)؛

- الزراعة المروية (تم استصلاح ٣٧,٧٠٠ هكتار من ضمنها ٢٠,٠٠٠ هكتار تزرع سنويًا).

تتغير المردودية كثيرًا، إلا أن متوسطها بالنسبة إلى الحبوب يناهز ٥٤٧ كلغ للهكتار بالنسبة للزراعة المطرية، و٧٤٤ كلغ للهكتار بالنسبة للزراعة

(٣) الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وزارة التنمية الريفية، «الحالة الراهنة للقطاع الزراعي والريفي في موريتانيا وآفاقه،» نواكشوط، ٢٠٠٧، ص ٧.

خلف السدود، و٧٦٣ كلغ للهكتار بالنسبة لزراعة انحسار الفيضان، و٤ طن للهكتار بالنسبة إلى الزراعة المروية بالأرز[٤]. وموازاة مع ذلك توجد زراعة شبه حضرية، حيث يتم استخدام مياه الصرف الصحي لزراعة الخضروات ذات الهدف المزدوج: تحقيق الأمن الغذائي والحد من التصحّر.

يتعرض الإنتاج الزراعي لتذبذب شديد، لا تسلم منه حتى الزراعة المروية، ما يعكس ضعفًا في التحكم بعوامل الإنتاج، انظر الجدول الرقم (٣-٤).

الجدول الرقم (٣-٤)
تطوّر إنتاج الحملات الزراعية (٢٠٠٥-٢٠١٠) (بآلاف الأطنان)

	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠١٠/٢٠٠٩
زرع ودخن	٨٦	٧٩	٨١,٣	٨٧,٤	١٠١,٧
أرز	٨٩,٦	٤٩,٦	٨٢,٢	١٠٧,٤	٥٣,١
ذرة قمح شعير	٢٣,٣	٨,٩	١٧,٠	١٩,٥	١٥,٣
المجموع	٢٧١,٥	٢٣٢,٥	١٨٠,٤	٢١٤,١	١٧٠,١

المصدر: Banque centrale de Mauritanie - Direction Générale des Études Direction des Études et des Recherches Économiques, « Bulletin Trimestriel des Statistiques, 4ème trimestre, » 2010, p. 19.

(ب) المعوّقات: يعاني القطاع جملة مشكلات، أهمها: عدم انتظام تموين السوق بالمدخلات (البذور، الأسمدة ..)، غياب رقابة النوعية والتأطير الفني، ونقص تنظيم القطاع، يُضاف إلى ذلك أن النفاذ إلى القرض يظل مغلقًا أمام صغار المنتجين، كما أن القرض الصغير الموجه لا يزال قليل الانتشار. كما يعاني القطاع ضعف البنى التحتية، ما يُعيق بقوة تنافسية القطاع (نظم الجمع، البنى التحتية للتخزين والتعبئة، سوق الجملة، بنى النقل التحتية). وأخيرًا، تضررت القدرات الإنتاجية بشدة نتيجة تدهور الموارد الطبيعية .وبصورة عامة،

(٤) وزارة التنمية الريفية، «الحالة الراهنة للقطاع الزراعي،» ص ٢١.

يتميز سكان الريف بارتفاع نسبة الأمية، الأمر الذي يشكل عقبة أمام التنمية واستخدام التقنيات الإنتاجية الجديدة[٥].

(٢) التنمية الحيوانية

(أ) الإمكانات: تمتلك موريتانيا ثروة حيوانية ضخمة مقارنة بعدد سكانها، الجدول الرقم (٣-٥)، وتمتلك ٢٠ مليون هكتار من المراعي، أي ٢٠ في المئة من المساحة الكلية للبلاد[٦].

الجدول الرقم (٣-٥)
تطوّر أعداد الثروة الحيوانية (٢٠٠٤-٢٠١٠)

	مجموع المواشي بآلاف الرؤوس					
	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠١٠/٢٠٠٩
بقر	١٣٣٢	١٣٥١	١٣٧٤	١٤٢١	١٦٧٦	١٧٠٠
غنم ومعز	١٥٠٤٥	١٦٣٣٣	١٧١٥٠	١٨٩٠٧	١٣٤٠٣	١٤٠٧٤
إبل	١٣٣٢	١٣٤٢	١٣٥١	١٣٨٠	١١٧٤	١١٨٢

المصدر: « Bulletin Trimestriel, » p. 19.

تنمو الثروة الحيوانية بمعدل سنوي قدره ٣,٥ في المئة، ويشكل نموّها هذا ضغطًا شديدًا على المراعي خصوصًا في سنوات العجز المطري، يضاف إلى ذلك أن معدلات الاستغلال السنوي لهذه القطعان ما زالت دون المستوى الذي يخفف من استنزاف المراعي.

(ب) المعوّقات: يشكل غياب النصوص التنظيمية وضعف مؤسسية القطاع أحد أهم المعوّقات التي تحول دون تفعيل وتنظيم أداء الفاعلين فيه (الدولة، القطاع الخاص، المنظمات الاجتماعية...)، كما أن نقص إنتاجية القطاع بسبب ضعف وغياب الترابط بين برامج البحث والإعداد والدعم

(٥) المركز الموريتاني لتحليل السياسات، **عناصر تحليل النمو الاقتصادي في موريتانيا**، تعريب يسلم ولد حمدان (نواكشوط: المركز الموريتاني لتحليل السياسات، ٢٠٠٥)، ص ٢٩.

(٦) Joseph Kamga et Abderrahmane Ould Limame, "Agriculture et lutte contre la pauvreté, » Bilan commun de pays (CCA) cas de la Mauritanie, PNUD/FAO, Nouakchott, Novembre 2000, p. 6.

والإرشاد ونقص فاعلية آليات التموين بالمدخلات وعدم ملائمة أنظمة التمويل للفاعلين المحليين، فضلًا عن نقص اندماجه في السوق بسبب غياب أنظمة تسويق فاعلية ما زلت تُحد من نمو القطاع.

ب - التعدين

(١) **الإمكانات**: تمتلك موريتانيا بنية جيولوجية غنية بالمعادن، ويعمل في قطاع التنقيب عن المعادن حاليًا ٤٠ شركة في إطار ١٤٢ عنوانًا معدنيًا[٧]. وفي ما يلي عرض لأهم الموارد المعدنية لموريتانيا:

- **النفط**: تم حتى الآن تحقيق سبع اكتشافات نفطية هي: أبار شنقيط، تيوف، اعبيدنا، تفت، باندا، بيليكان، فوكون.. وقُدّرت الاحتياطيات النفطية للحوض الساحلي لموريتانيا بحوالى ٥١٠ مليون برميل، منها ١٢٠ مليون برميل مؤكدة في حقل شنقيط، كما توجد احتياطيات مهمة من الغاز الطبيعي تُقدّر بحوالى ٦٨ مليار متر مكعب في الحوض الساحلي، وخصوصًا في حقلي باندا واعبيدنا. وفي منطقة حوض تاودني التي تبلغ مساحتها ٥٠٠٠٠٠ كلم مربع يوجد ٧٣ مقطعًا استكشافيًا، منها ٦٠ حرة لم تمنح حتى الآن لأي من شركات التنقيب[٨]، وبلغت جهود شركة توتال الفرنسية هناك مراحل متقدمة وجد واعدة.

- **الحديد**: تنتج موريتانيا سنويًا حوالى ١١ مليون طن، وسيضيف انطلاق مشروع العوج ٧ ملايين طن جديدة. وذلك انطلاقًا من احتياطيات تبلغ مليارات عدة من الأطنان، ويتم تصدير الحديد عبر ميناء نواذيبو المنجمي.

- **الذهب**: بعد انقطاع طويل استؤنف إنتاج النحاس والذهب من طرف شركة Mauritania Copper Mining (MCM)، خلال الفصل الأخير من عام ٢٠٠٦ في منجم أكجوجت. وفي عام ٢٠٠٧ بدأت شركة Tasiast Mauritania Limited استغلال منجم الذهب في منطقة تازيازت، ما رفع إنتاج الذهب الإجمالي (انظر الجدول الرقم (٣-٦)).

(٧) République islamique de Mauritanie, «Présentation sur Les opportunités d'investissement en Mauritanie, Journée secteur privé» (Table Ronde pour la Mauritanie, Journée secteur privé, Bruxelles, 22-23 Juin 2010), p. 3.

(٨) République islamique de Mauritanie, «Présentation sur les opportunités d'investissement», pp. 19-20.

تشير التقديرات إلى أن احتياطي منجم الذهب في تازيازت يبلغ ٤٠ طنًا من الذهب الخالص، كما تُقدّر احتياطات الخام المزيج بحوالى ٩,٠٠٨,٣٣٨ طنًا، بنسبة تركيز للذهب تبلغ ٣,٠٦ غ/ طن، أما النحاس فتُقدّر احتياطاته بحوالى ٢٣ مليون طن من الخامات، بنسبة تركيز تبلغ ٢٥ في المئة. ويُبيّن الجدول الرقم (٣-٧) بعض المعطيات عن الكميات المنتجة وحجم الصادرات المعدنية الأساسية. وفي الأعوام الثلاثة المقبلة، ستبلغ الاستثمارات في منجم تازيازت مليارًا و٥٠٠ مليون دولار، وسيكون بذلك أحد أكبر مناجم الذهب في العالم، إذ سيبلغ إنتاجه مليون أونصة، وسيوفر بين ٣٠٠٠ و٤٠٠٠ فرصة عمل[٩].

الجدول الرقم (٣-٦)
أهم الشركات العاملة في مجال المعادن

الشركة	مجال العمل	حجم الإنتاج	رقم الأعمال	عدد العمال	منطقة العمل
Mauritania Copper Mining MCM	النحاس والذهب	١٠٠٠٠٠ أونصة أي (٢,٨ طن) ١٢٠ألف طن من النحاس	١٩١ مليون دولار أميركي	١٠٠٠ عامل	أكجوجت
الشركة الوطنية للصناعة والمناجم SNIM	الحديد	١١ مليون طن سنويًا	٨٠٠ ملليون دولار أميركي	٤٥٠٠ عامل دائم و٢٨٠٠ عامل موقت	الزويرات
Sphère Investisments	الحديد	٨ مليون طن سنويًا ويبدأ الإنتاج خلال ثلاث سنوات	–	يعمل بها حاليًا ١٣٣ عاملا	الزويرات
Tasiast Mauritania Limited SA	الذهب	١٤٠٠٠٠ أونصة أي (٤ طن)	١٥٧ مليون دولار	٤٨٠ عاملا	الزويرات – شرق نواذيبو

المصدر: تم إعداد هذا الجدول اعتمادًا على المعطيات الواردة في تقرير الهيئة الوطنية لشفافية الصناعات الاستخراجية: "Comité national de l'initiative pour la transparence dans les industries extractives," Rapport de validation, 2010, pp. 11-15.

(٩) انظر خطاب رئيس الجمهورية في الذكرى الخمسين للاستقلال الوطني: «رئيس الجمهورية يوجه خطابا إلى الأمة بمناسبة عيد الاستقلال الوطني،» الوكالة الموريتانية للأنباء، ٢٧/ ١١/ ٢٠١٠.

- **الماس**: على الرغم من أن البحث عن الماس بدأ قبل ١٥ عامًا، وعلى الرغم من العدد الكبير من التراخيص التي منحت للتنقيب عنه، وعلى الرغم من اكتشاف مؤشرات مهمة، ووصول عمليات التقويم لبعض العناصر الماسية المكتشفة إلى مرحلة متقدمة فإن مرحلة الاستغلال لم تبدأ حتى الآن.

الجدول الرقم (٣-٧)
الكميات المنتجة والمصدرة
وقيم الصادرات المعدنية الأساسية (٢٠٠٩ - ٢٠١٠)

	الوحدة	٢٠٠٩		٢٠١٠	
		الكمية	القيمة بالمليون دولار	الكمية	القيمة بالمليون دولار
إنتاج الحديد	ألف طن	١٠٥٢٤,٥٠		١١٥٣٣,٥٠	
صادرات الحديد	ألف طن	١٠٢٩٥,٤٤	٥٢٣٧١٤,٨٧	١١١٠٨,٧٨	٩٩٦٩٨٦,٥
إنتاج النحاس	ألف طن	٣٦,٦		٣٧	
صادرات النحاس	ألف طن	٣٥,٤	١١٥٦٢٦,٣٠	٣٣,٥	١٨٧٤٣٣,٦٠
إنتاج الذهب	ألف أونصة	٢٥٠,٩		٢٦٧,٧	
صادرات الذهب	ألف أونصة	١٥٤,٨	٢٣٥١٠٢,٣٥	٢٦٠,٦	٣٠٩٥٢٠,٠٠
إنتاج النفط	ألف برميل	٤١٠٤,٥٠		٣٠٢٤,٧٠	
صادرات النفط	ألف برميل	٤٠٥٨,٩٠	٢١٨٣٦٦,٧	٣٧٠٥,٩	٢٩٧٣٠١,٩

المصدر: Banque centrale de Mauritanie (BCM), « Note de conjoncture Économique, » 4ème trimestre 2010, p. 18.

- **الفوسفات**: يُقدّر الاحتياط من الفوسفات بحوالى ١٣٦ مليون طن عالي الجودة، وصادقت الحكومة الموريتانية في عام ٢٠١٠ على استغلال الفوسفات في منطقة بوفال - لبيرا في ولايتي لبراكنه وكوركول لصالح الشركة الهندية Bofal Indo Mining Company S.A (BIMC). وبمقتضى هذا المشروع تلتزم الشركة باستغلال الفوسفات بإنتاج يبلغ مليون طن سنويًا، كما تتعهد ببناء مصنع لإنتاج حمض الفوسفات خلال ٣٦ شهرًا.

- **الجبس والجص**: تعتبر سبخة اندغامشة، الواقعة على بعد ٥٠ كلم شمال نواكشوط الخزان الرئيس لاحتياطات الجبس التي تزيد على مليار طن من الجبس النقي، بنسبة ٩٨ في المئة، وتقوم حاليًا شركة «ساميا» باستغلاله، كما تقوم بتصنيع بعض كميّاته لتحويلها إلى جص، وتعتبر السنغال أهم مستورد لمنتجات الشركة.

- **الملح** : يستخرج الملح بطرق تقليدية من سبخة الجل في تيرس، ويبلغ احتياطيها من الملح ١١,٥ مليون طن، تصل فيها نسبة كلوريد الصوديوم إلى ٩٤,٩[١٠]. أما أكبر خزان للملح في البلاد فيقع في سبخة لخشيم الواقعة شمال نواكشوط، حيث يوجد ١٢٠ مليون طن، بنسبة نقاوة تصل ٩٨,٢٥ في المئة. وهناك نية لاستغلال هذا المنجم من طرف شركة «سوميسل» وشركائها إلا أن الإنتاج لم يبدأ حتى الآن.

تستهدف السياسات المنتهجة حاليًا زيادة مساهمة القطاع في التشغيل وتحقيق ١٥٠٠٠ فرصة عمل في القطاع المنجمي في أفق عام ٢٠١٥ عبر دعم إنشاء وتنمية مقاولات جديدة[١١].

(٢) المعوّقات

يعاني القطاع نقص الموارد البشرية المتخصصة، ومحدودية الانعكاس الإيجابي للاستغلال المنجمي على الاقتصاد الوطني، وخصوصًا في مجال خلق فرص العمل، كما أن نقص المعطيات الجيولوجية تُعيق تحمس المستمرين الأجانب، ما يُضعف القوة التفاوضية في أثناء صياغة عقود الاستغلال والتنقيب المعدن، هذا فضلًا عن نقص تثمين القطاع، حيث تصدر كل المنتجات المعدنية خامًا من دون أي جهد تصنيعي.

ج - الصيد البحري

(١) الإمكانات

تمتلك موريتانيا واجهة بحرية بطول ٧٢٠ كلم على المحيط الأطلسي،

---

(١٠) جامعة الدول العربية، **الجمهورية الإسلامية الموريتانية: دراسة مسحية شاملة**، إشراف نصر السيد نصر (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨)، ص ٦٥٦-٦٥٧.

(١١) "Le 3eme plan d'actions de cadre strategique," p. 28.

وتُعدّ من المناطق البحرية النادرة التي لا تزال بكرًا وشبه خالية من أنواع التلوّث كلها، وتبلغ مساحة المنطقة الاقتصادية البحرية الخالصة لموريتانيا ٢٣٤٠٠٠ كلم٢، بعرض ٢٠٠ ميل بحري، في ما تبلغ مساحة الجرف القاري ٣٩٠٠٠ كلم٢، وتُقدّر الثروة البحرية القابلة للاستغلال سنويًا بحوالى ١,٥ مليون طن، تضم ٦٠٠ نوع تجاري(١٢).

يبلغ عدد الشركات الموريتانية الكبرى العاملة في القطاع ٨٠ شركة، منها ٦٠ شركة معتمدة بحسب المعايير الأوروبية(١٣). ويساهم القطاع حاليًا بـ٥٠ في المئة من مداخيل البلاد من العمل الصعبة، حيث يتم تصدير ٩٠ في المئة من الكميات المصطادة، كما يمثل ٢٥ في المئة من مداخيل الميزانية، ويوفّر حوالى ٣٠٠٠٠ فرصة عمل محلية(١٤) (انظر الجدول الرقم (٣-٨)).

الجدول الرقم (٣-٨)
الكميات المنتجة والمصدرة وقيم الصادرات البحرية (٢٠٠٩ - ٢٠١٠)

	الوحدة	٢٠٠٩		٢٠١٠	
		الكمية	القيمة بالمليون دولار	الكمية	القيمة بالمليون دولار
إنتاج الأسماك	ألف طن	٧٩٩,٣		٩٦٧,١	
الصادرات السمكية	ألف طن	١٢٦,٥	٢٦٨٦٠٠,٠٠	١٧٢,٤	٢٧٥٦٧٢,٣٩

المصدر: BCM, « Note de conjoncture Économique, » p. 18.

كما يوجد حوالى ٨٠٠٠ بحار أجنبي، وتشغل الصناعات التحويلية للصيد حوالى ٤٠٠٠ عامل، نصفهم تقريبًا عمالة موقتة، أما الصيد

(١٢) République islamique de Mauritanie, «Présentation sur Les opportunités d'investissement,» p. 11.

(١٣) République islamique de Mauritanie, «Présentation sur Les opportunités d'investissement,» p. 12.

(١٤) République islamique de Mauritanie, «Présentation sur Les opportunités d'investissement,» p. 10.

التقليدي فيوفر حوالى ١٠٧٦٨ فرصة عمل، يعملون على ٣٢٠٥ قارب صيد[١٥].

(٢) المعوّقات

يعاني القطاع نقصًا كبيرًا في التثمين، حيث إن أقل من ١٠ في المئة من الكميات المصطادة في المياه الموريتانية تخضع للتحويل (التصنيع)، كما يعاني القطاع تهالك الأسطول الوطني، والاستغلال المفرط من طرف الأساطيل الأجنبية تحت مظلة اتفاقيات مجحفة، ونقص البنى التحتية للتفريغ والتخزين والتحويل، وضعف التنظيم المؤسسي، والتوجه الخارجي المفرط للقطاع، حيث إن أكثر من ٩٥ في المئة من الأسماك المصطادة في المنطقة الاقتصادية الحصرية تُباع في الخارج، ما يعكس ضعف اندماج القطاع في الاقتصاد الوطني، هذا فضلًا عن سوء التسيير ونقص الموارد[١٦].

د - الصناعة التحويلية

(١) الإمكانات

لا تشارك الصناعات التحويلية في المتوسط سوى بحوالى ٩ في المئة من الناتج الداخلي الخام، ويعاني القطاع تباطؤًا واضحًا، إذ من بين ١٠٠ رخصة تم تسليمها في الأعوام الأخيرة، هناك ٢٠ مؤسسة أغلقت أبوابها، وعشرون أخرى تعاني صعوبات ومهددة بالإفلاس. وتُعتبر صناعات الأسمنت والجبس والمواد الغذائية أهم الصناعات التحويلية في موريتانيا (انظر الجدول الرقم (٣-٩)).

---

(١٥) Jaak Labeeuw and Mohamed Ould Zeidane El Bechir, « Mauritanie; Pérennisation des programmes de lutte contre le VIH/SIDA - Secteur Pêche, » Partenaires contre le Sida (PCS), Août 2008, pp. 11-12.

(١٦) انظر تحليلًا أوسع عن الصيد البحري في: Cherif Ahmed Mahmoud, « Rapport sectoriel sur le secteur de la pêche: Etude sur les sources de croissance, Cas de la Mauritanie » (Centre Mauritanien d'Analyse de Politiques, Nouakchott, 2005).

الجدول الرقم (٣-٩)
أهم الصناعات التحويلية وإنتاجها
الفصول ٢ و٣ و٤ من عام ٢٠١٠ والفصلان ١ و٢ من عام ٢٠١١

المنتج	الوحدة	ف ١٠/٢	ف ١٠/٣	ف ١٠/٤	ف ١١/١	ف ١١/٢
ملح	طن	٨٠	٠	٨٥	١٢٠	٢٧٠
جبس	طن	٢٥٤٧٨	١٤٢٢٧	١٢٤١٠	١٠٣٢٢	١٦٧٩٤
مواد الصباغة	طن	٢٢٧	٣١٠	٣٣٠	٣٨٢	٢٤٤
كرو (مربعات تبليط)	متر مربع	١٠٩	٧٠١	٦٢٠	٦٧٨	٥١٤
الأسمنت والجص	طن	٩٨٨٣٠	٨٢٢٣٢	٩٥١٣٥	١٠١٨٣٤	١٠٧٢١٢
حديد البناء	طن	٦٢٥	٣٨١	٣٦٢	٢٢٩	٣٩٦
الألبان ومشتقاتها	طن	٥٦٥	٥٨٤	٦٠٧	٤٥٣	٦١٣
مشتقات الدقيق الغذائية (كوسكوس، مكرونة)	طن	٥٢٢ ٤	٤٠٩٢	٤٠١٥	٣٧٠٥	٤٦٤٨
بسكويت وكعك	طن	٥١٤	٦٠٣	*٧٣٧	*٦٢٧	*٤٧١
مياه معدنية	لتر	٧٣١٣٠	٢٥١٠٢٠	٦٩٨٤١	٤٢٢٤١٧	٢٤٦٧٦٤
* تقديرات						

المصدر: République Islamique de Mauritanie, Office National de la Statistique ONS, « Indice de la Production Industrielle, » 4ème trimestre 2011, no. 17 (Août 2011), p. 2.

(٢) المعوّقات

تلخص وثيقة «عناصر لاستراتيجية عمل للنهوض بالتصنيع في موريتانيا» أهم معوّقات النشاط الصناعي في موريتانيا في ما يلي[١٧]:

(١٧) K. Abdallah - Khodja, Ismail Ould Sadegh et Isselmou Ould Kebad, « Eléments d'une stratégie d'action pour la relance de l'industrialisation en Mauritanie, » Programme des Nations Unies pour le Développement PNUD et L'Organisation des états unies pour le développement industriel ONUDI, Juin 2003, pp. 7-8.

- **من حيث الاقتصاد الكلي**: يُلاحظ ضعف مُساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام، ويلاحظ ضعف مساهمة النظام التمويلي الموريتاني في تنمية القطاع، كما أن مساهمة القطاع الصناعي التحويلي في التشغيل ما زالت دون المستوى.

- **من حيث المستوى التنموي**: يمكن اعتبار ضيق السوق وضعف البنى التحتية ونقص الخدمات وارتفاع تكلفتها، ونقص التكوين الفني والتقني، إضافة إلى عدم كفاية القدرات المؤسسية أهم العوائق.

هـ - السياحة

(١) الإمكانات

تُشير بيانات المكتب الوطني للسياحة، لموسم ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ إلى أن عدد السيّاح الوافدين إلى موريتانيا بلغ ١٥,٩٠٣ سيّاح، وعن البنى التحتية في المجال السياحي، تشير الأرقام إلى أن عدد الفنادق في موريتانيا يبلغ ٤٢ فندقًا، أما الشقق الفندقية، والنزل فعددها ١٢٠، فيما يتوافر بين ٢٥٠٠ و٣٠٠٠ سرير، في حين يصل عدد الوكالات المتخصّصة في السياحة والسفر إلى حوالى ١٥٠ وكالة معتمدة.

تسعى الدولة إلى تحقيق هدف جذب ٧٠٠٠٠ سائح سنويًا في المستقبل، وزيادة طاقة الاستقبال إلى ٣٠٠٠٠ سرير، كما تبنّت الدولة الموريتانية بدءًا من عام ٢٠١١ خطة لإقامة مهرجانات ثقافية في المدن القديمة للفت الأنظار إلى ما تزخر به هذه المدن من مقوّمات سياحية، كما قررت في إطار هذا التوجّه، اقتطاع نسبة ١ بالمئة من عائدات الجمارك لتمويل هذا الاستثمار السياحي.

(٢) المعوّقات

لخّصت الاستراتيجية الوطنية للسياحة أهم معوّقات القطاع في مجموعة من النقاط أهمها[١٨]:

- نقص استثمار المُقدّرات السياحية الثقافية والطبيعية، ما يحد من إمكانية استغلالها سياحيًا.

(١٨) جاك كارول، سادا وان وإبراهيم عبد القادر، «الاستراتيجية الوطنية للتنمية السياحية والأنشطة ذات الأولوية (ملخص)،» إدارة السياحة، نواكشوط، ٢٠٠٧، ص ٢ و٦.

– رداءة الخدمات التي تُقدّمها وحدات الإيواء (باستثناء عدد قليل منها في نواكشوط).

– لا يتوافر لأغلب مسيري الوحدات الفندقية والسياحية التكوين الكافي، ولا التجربة المطلوبة.

– لا توجد أداة دائمة لضمان التكوين (الأولي والمستمر) لمهن الفندقة والسياحة.

– النقص الكبير في التأطير الإداري للنشاط السياحي، وبخاصة في مجال تنظيم ورقابة المقاولات السياحية والفندقية والإحصائيات والتخطيط.

– في المناطق الداخلية غالبًا ما تكون التجهيزات الحضرية ناقصة لاستقبال السيّاح الدوليين في ظروف مرضية.

– طرق التمويل المصرفي المعمول بها الآن بفوائد تتجاوز ٣٠ في المئة لا تشجع الراغبين في الاستثمار في قطاع السياحة والفنادق.

– السياحة الوطنية (الداخلية) ضعيفة النمو نتيجة أسباب ثقافية واقتصادية، باستثناء بعض الأعياد والاحتفالات الدينية.

– النشاط السياحي ضئيل جدًا خلال ستة أشهر من السنة (من نيسان/ أبريل إلى أيلول/ سبتمبر)، ما يُضعف كثيرًا مردودية وحدات الإيواء.

و – البناء والأشغال العمومية

(١) الإمكانات

تمكّن الإحصاء الوطني لقطاع مؤسسات البناء والأشغال العمومية في موريتانيا من إحصاء ٦٤ مؤسسة عصرية[١٩]، منها ٩٠,٦ في المئة على مستوى نواكشوط، و٩,٤ في المئة على مستوى نواذيبو، وهي مؤسسات في معظمها (٩٢ في المئة) مملوكة من طرف خواص وطنيين، وقلة قليلة منها مملوكة من طرف أجانب.

(١٩) شمل الإحصاء المؤسسات المعرفة قانونيًا فقط، التي لديها محاسبة تبين مجموع التدفقات المالية السنوية ولديها ميزانية سنوية تبين خصومها وأصولها لبداية الفترة ونهايتها.

يتراوح رقم أعمال هذه المؤسسات بين أكثر من ٦ مليارات أوقية، وأقل من ٥٠٠ مليون أوقية، وتُقدّر القيمة المضافة للقطاع بحوالى ٤١ مليار أوقية في عام ٢٠٠٩، ويشغل هذا القطاع ٤٩٧٨ عاملًا في عام ٢٠٠٧، ٥١ في المئة منهم عمال دائمون، وتمثل نسبة الفنيين والمهندسين المتخصصين ٧,٧ في المئة من العمالة الدائمة، فيما يُمثّل الوكلاء المهرة ٢١,٦ في المئة من مجموع العمالة الدائمة، في حين يمثل عمال الدعم (حاجب، فراش، حارس، سائق، عامل سكرتيريا) حوالى ٢٣,٩ في المئة. ولا يمثل الأجانب سوى ٣,٢ في المئة من العمال الدائمين، يعملون في الأغلب بصفتهم عمالًا مهرةً بنسبة ٤١,٥ في المئة، أو فنيين ومهندسين بنسبة ٣١,٧ في المئة، أو أطر إداريين بنسبة ١٤,٦ في المئة.

(٢) المعوّقات

شهدت الأعوام الأخيرة ركودًا وتراجعًا واضحًا للقطاع، حيث تراجعت القيمة المضافة للقطاع من ٤٩ مليارًا في عام ٢٠٠٧ إلى ٤١ مليارًا في عام ٢٠٠٩. ولا شك في أن للأوضاع المضطربة خلال هذه السنوات دورها في هذا التراجع. ما يكشف عن قوة حضور الدولة باعتبارها عاملًا مؤثرًا في هذا النشاط.

ستتركز التوجهات حتى عام ٢٠١٥ على تنمية الأنشطة في قطاع البناء والأشغال العامة عبر تنفيذ مشاريع استثمارية مهمة في قطاعات النقل والتنمية الحضرية والريفية[٢٠] من أجل تنشيط هذا القطاع المهم.

ز - قطاع الاتصالات

(١) الإمكانات

أدت خصخصة القطاع في عام ١٩٩٩ إلى تضاعف عدد المشتركين أكثر من ١٠٠ مرة خلال عشر سنوات، حيث ارتفعت نسبة الكثافة الهاتفية من ٠,٦٣ في المئة في عام ١٩٩٩، إلى ٧٣ في المئة في عام ٢٠٠٩، فيما بلغ المتوسط العالمي للعام نفسه ٦٧,٦ في المئة.

(٢٠) وثيقة الحكومة الموريتانية التي قدمت إلى: ندوة «استقرار وتنمية موريتانيا،» ص ٧٩.

وصل عدد المشتركين الكلي في خدمات الهاتف في عام ٢٠٠٩ حوالى ٢٢٥٦٧١٣ مشتركًا، منهم ٢١٨٢٢٤٩ مشتركًا في الهاتف النقال، والباقون ٧٤٤٦٤ مشتركًا في الهاتف الثابت، أي نسبة ٣,٣ في المئة فقط من العدد الكلي للمشتركين، وهو ما يعكس هيمنة الهاتف النقال على الخدمة الهاتفية في موريتانيا[٢١].

كما انخفضت أسعار الاتصالات، وتوسّع الانتشار الجغرافي للتغطية الهاتفية الذي شهد طفرة هو الأخر. وأصبح هذا القطاع رائدًا ومحفّزا للاقتصاد الوطني ومصدرًا مهمًا لجذب الاستثمارات ودعم الميزانية، فمنذ بداية الخصخصة وحتى الآن (٢٠٠٩) تضاعف رقم أعمال الهاتف عشر مرات، كما تجاوز تراكم الاستثمارات ١٣٠ مليار أوقية خارج دخل الرخص (عائد الرخص يبلغ ٢٧ مليار أوقية)، أي بوتيرة سنوية مقدارها ١٣ مليار أوقية، وبدلًا من الدعم الذي كانت تقدمه الدولة إلى القطاع قبل الخصخصة قاربت المبالغ التي دفعها القطاع لخزينة الدولة منذ بدء الإصلاح المئة مليار أوقية خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٩.

وفّر قطاع الاتصالات فرص عمل لعدد كبير من الشباب وشكلت الأنشطة غير المصنفة التي خلقها المتنفس الأساسي لعدد كبير من الباحثين عن العمل من مختلف الفئات والمستويات. وتشير التقديرات المتاحة إلى حدود الألف فرصة عمل مباشرة (في أغلبيتها لحملة الشهادات)، وأكثر من عشرة آلاف فرصة عمل غير مباشرة في عام ٢٠٠٩، في أغلبيتها للمتسربين من النظام التعليمي، وفاق تطور قطاع الاتصالات أكثر السيناريوهات تفاؤلًا[٢٢]، كما يبين الجدول الرقم (٣-١٠).

---

(٢١) تمّ الاعتماد في البيانات الإحصائية على التقرير السنوي لسلطة التنظيم في موريتانيا، لسنة ٢٠٠٩: Autorité de régulation de Mauritanie, Rapport annuel 2009 (Nouakchott: Autorité de régulation, 2009).

(٢٢) انظر تفاصيل السيناريوهات في دراسة: Isselmou ould Mohamed, "Télécommunications, NTIC et perspectives de croissance économique, » Centre mauritanien d'analyse de politiques (CAMP), Nouakchott, Juillet 2005, pp. 21-22.

الجدول الرقم (٣-١٠)
السناريوهات المتشائمة والمتفائلة لتطور قطاع الاتصالات

٢٠٠٩	السيناريو العادي ٢٠٠٩	السيناريو المتفائل ٢٠٠٩	الواقع ٢٠٠٩
الكثافة الهاتفية (في المئة)	٢٩	٤٥	٧٣
العمالة	٤٦١١	٦٧٥٠	١٠٠٠٠ (تقديري)
رقم الأعمال (بالمليون)	٦,٥٨٧	٩,٦٤٢	٦٢,٤٩٥
القيمة المضافة (بالمليون أوقية)	٢,٣٦٣	٣,٤٥٩	٣٥,١٠٦
الضرائب (بالألف أوقية)	٣٧,٥٢٠	٤٥,٩٢٦	١٣٠ مليار أوقية

المصدر: قمنا بإعداد هذا الجدول اعتمادًا على: Autorité de régulation de Mauritanie, Rapport annuel 2009 (Nouakchott: Autorité de régulation, 2009), et Isselmou ould Mohamed, "Télécommunications, NTIC et perspectives de croissance économique, » Centre mauritanien d'analyse de politiques (CAMP), Nouakchott, Juillet 2005, pp. 21-22.

(٢) المعوّقات

لا يزال القطاع يعاني النقص في جودة الخدمة، كما يشكل نقص فرص العمل المباشرة لدى الشركات العاملة أحد أهم الثغرات التي تُعاب بها. كما أن نقص المُعطيات عن القطاع على الرغم من جهود سلطة التنظيم المسؤولة عن تنظيمه ربما تخفي بعض العيوب الجوهرية في الأداء والمردودية الاقتصادية، كما أصبحت فاتورة الهاتف النقال تشكل عبئًا حقيقيًا على الأسرة الموريتانية مع الطبيعة الاستهلاكية المفرطة للاتصال من طرف المواطن الموريتاني.

ح - النقل والبنى التحتية

(١) الإمكانات

تتكوّن شبكة الطرق البرية في موريتانيا نهاية عام ٢٠٠٩ من ٢٩٠٠ كم من الطرق المعبدة، وأكثر من ١٠٠٠٠ كم من الطرق الترابية المدعمة (RTA)، وتهيمن الشبكة الطرقية البرية على نقل الأشخاص والبضائع في موريتانيا، حيث يستخدم هذه الشبكة ٩٠ في المئة من الركاب، و٨٠ في المئة من البضائع[٢٣].

(٢٣) Republique islamique de Mauritanie, « Présentation du secteur de l'équipement et des Transports » (Table Ronde pour la Mauritanie 2010, Bruxelles 22-23 Juin 2010), p. 4.

وعلى الرغم من أهمية هذه الشبكة إلا أن المساحة الشاسعة لموريتانيا تجعلها دون المستوى بكثير.

أنشئت أول سكة حديدية في موريتانيا في عام ١٩٦٠، وتتكوّن من خط حديدي وحيد لنقل خامات الحديد من مناطق الإنتاج في الزويرات إلى ميناء التصدير في نواذيبو، ويبلغ طول خطها الرئيس ٧١٧ كلم، مدعوم بـ١٣٦ كلم من الخطوط الثانوية وثماني محطات[٢٤].

أما النقل البحري فيرتكز على ثلاثة موانئ كبيرة أساسية: ميناء نواكشوط المستقل، ميناء نواذيبو المستقل، وميناء نواذيبو المعدني، وشهدت هذه السنة الانطلاق الفعلي لأشغال توسعة ميناء نواكشوط المستقل (ميناء الصداقة) التي ستضاعف قدرته الاستيعابية، ومن المُبرمج أن ينتهي العمل بهذه التوسعة في حدود ثلاث سنوات.

يعتمد النقل الجوي على مطارين دوليين في نواكشوط ونواذيبو، وثمانية مطارات ثانوية في النعمة ولعيون وكيهيدي وكيفة وسيلبابي وتجكجة والزويرات، وأطلقت أعمال مطار جديد في مدينة نواكشوط. وتعمل في القطاع شركتا خطوط جوية إحدهما خصوصية والأخرى تابعة للدولة. ويوضح الجدول الرقم (٣-١١) بعض المعطيات الرقمية عن القطاع.

الجدول الرقم (٣-١١)

بعض معطيات قطاع النقل البحري والجوي

	البيان (الوحدة)	٢٠٠٩
ميناء نواكشوط	الشحن (ألف طن)	٢٨٣
	السفن القادمة	٤٩٥
	السعة الخام (ألف طن)	٥٣٧٣
	التفريغ (ألف طن)	٢٤٤٨
الميناء المعدني (نواذيبو)	الشحن (ألف طن)	١١٢٩٦
	السفن القادمة	١١٨
النقل الجوي	عدد المسافرين (بالألف)	١٣٢

المصدر: الجمهورية الإسلامية الموريتانية - المكتب الوطني للإحصاء، «موريتانيا بالأرقام ٢٠١١،» تموز/ يوليو ٢٠١٢، ص ٣.

(٢٤) Banque Mondiale, "Mauritanie - Analyse economique du secteur transports," Rapport no. 30039, Mauritanie (2004), p. 11.

(٢) المعوّقات

لاحظت دراسة للبنك الدولي أُجريت في عام ٢٠٠٤ نقص استخدام قدرات الأسطول البري الموريتاني، حيث لا يُستخدم إلا بنسبة ٦٠ في المئة، كما لاحظت الدراسة نفسها أن الموارد الضرورية لصيانة شبكة الطرق البرية غير كافية، كما أن النظام الضريبي المُطبّق غير ملائم لضمان تعبئة موارد تكميلية لتغطية حاجات الصيانة الإضافية الناشئة عن الطرق الجديدة الجاري تشييدها[٢٥]. وتشير الدراسة أيضًا إلى أن الإتاوات كانت في ميناء نواكشوط تتجاوز بضعفين إلى ضعفين ونصف نظيراتها في موانئ أخرى تشبهها، أما تكاليف التفريغ، فتكبر نظيراتها في شبه المنطقة بأربعة إلى ثمانية أضعاف.

لا يزال هذا القطاع أحد أهم الثغرات في تنافسية الاقتصاد الموريتاني، ولهذا تسعى السلطات إلى خلق طفرة فيه، ولذلك تضمن برنامج الاستثمارات العمومية (٢٠١١ - ٢٠١٣) تخصيص مبلغ ١٣١٤ مليون دولار أميركي لتطوير قطاع النقل وشبكاته[٢٦]، ولا تزال الدولة تبحث عن تمويل الجزء الأكبر من هذه الاستثمارات.

٣ - التخطيط التنموي

يمكن تصنيف مسيرة التخطيط التنموي إلى ثلاث مراحل أساسية: مرحلة التخطيط الاقتصادي، مرحلة برامج التكيف الهيكلي، ثم مرحلة الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر.

أ - مرحلة التخطيط الاقتصادي (١٩٦٣ - ١٩٨٤)

استمرت هذه المرحلة زهاء عشرين عامًا، وشهدت العشرية الأولى من هذه المرحلة نموًّا اقتصاديًا قويًا ومستمرًا بفضل حيوية الاقتصاد المنجمي الحديث الذي انطلق بقوة دفع كبيرة يقف وراءها اتحاد لشركات متعدد الجنسية ممثلة بشركة (MIFERMA) والقطاع الريفي العريق الذي حظي بظروف مناخية

(٢٥) انظر ملخصًا تحليليًا للدراسة: Banque Mondiale, "Mauritanie - Analyse économique," pp. ii-vii.

(٢٦) République islamique de Mauritanie, «Présentation du secteur de l'équipement,» p. 17.

ملائمة وإن لم يجد ما يكفي من الدعم الحكومي الذي تركز على القطاعات الحديثة (التعدين والخدمات والبنى التحتية)، أما العشرية الثانية فشهدت «عددًا من الصدمات الاقتصادية الخارجية مثل الجفاف والتصحّر، وحرب الصحراء، والتذبذب في أسعار الحديد... إلخ، برزت بعد نهاية الستينيات مدعومة بعوامل داخلية مثل الخيارات السيئة في مجال توزيع الاستثمارات العمومية والسياسات المالية والنقدية المتساهلة، إضافة إلى أن هيمنة الدولة على المجال الإنتاجي»[٢٧]، ونفّذت موريتانيا خلال هذه المرحلة التي انتهجت فيها نظام التخطيط الاقتصادي أربع خطط اقتصادية.

كانت **الخطة الأولى** للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٦٣ - ١٩٦٦) صريحة حينما نصّت حرفيًا على أنه «في بلد تكون فيها الموارد الزراعية محدودة وتعاني الثروة الحيوانية نقص المياه وهشاشة المراعي فان التنمية يمكن تحقيقها باستغلال الموارد المعدنية»[٢٨]. وانطلاقًا من هذا التوجه لم يحظ القطاع الريفي سوى بحوالى ٨,٦ في المئة من مجموع الاستثمارات المخططة، ولم يُنفّذ من هذه الاستثمارات المخططة المخصصة للقطاع سوى ٥٤,٧ في المئة على الرغم من أن أكثر من ٩٠ في المئة من السكان كانوا يعملون ويعتمدون في معيشتهم في ذلك الوقت على هذا القطاع، وعلى الرغم من أن أحد أهداف الخطة كان إقامة البُنية الأساسية الضرورية للقيام بعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلا أن هذا الهدف تم الالتزام بتحقيقه في العاصمة والأقاليم التعدينية فقط، ما حد بشكل كبير من تثمين الموارد الزراعية الرعوية في الأقاليم الريفية وقلل من فرص التشغيل بها.

أما **الخطة الثانية** للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٧٠-١٩٧٣) فتعززت فيها نسبة الاستثمارات المخصصة للقطاع الريفي، المشغل الأول في البلاد، لترتفع إلى ١٤ في المئة من مجموع الاستثمارات المخططة، وإن كانت نسبة التنفيذ في هذا القطاع لم تتجاوز ٣٨,٤ في المئة من الاستثمارات المخططة له.

شهدت سنوات هذه الخطة احتجاجات عمالية واسعة، حيث إن الشركات

---

(٢٧) *La Mauritanie à l'aube du 21ème siècle: Bilan commun de pays (CCA),* coordonnateur résident Michel de La Taille (Nouakchott : Nations unies, 2002), p. 111.

(٢٨) *La Mauritanie à l'aube du 21ème siècle,* p. 43.

متعددة الجنسية العاملة في القطاع المنجمي لم تضع في برنامجها تشجيع الأنشطة المكثفة للعمل، بل عمدت إلى استخدام التكنولوجيا المتطورة وتوظيف العمالة الأجنبية ومنحها امتيازات خاصة على حساب العمالة الموريتانية البسيطة التعليم، ما فاقم من الاحتجاجات العمالية التي قُتل فيها عدد من العمال الموريتانيين، وأدّت في عام ١٩٧٤ إلى تأميم شركة ميفيرما MIFERMA التي كانت تتولّى استغلال معادن الحديد تحت ضغط الشارع الموريتاني آنذاك، والتي أصبحت تسمى الشركة الوطنية للصناعة والمناجم «SNIM».

نظرًا إلى تزايد الوعي بأهمية القطاع الريفي وزيادة ضغط الجفاف على هذا القطاع، وتضرر أنحاء البلاد كلها بتدهور الأنشطة الريفية، كان من بين أهداف **الخطة الثالثة** للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٧٦/ ١٩٨٠) «مشاركة الدولة وتشجيعها للتنمية الزراعية والصناعية، وتشجيع المستثمرين الوطنيين على الاستثمار وتعميم هذا الاستثمار على مختلف مناطق البلاد»[٢٩]. إلا أن نصيب القطاع الريفي بقيّ على ما هو عليه، حيث لم يتجاوز نصيبه من الاستثمارات المخططة ١٤ في المئة، وهي النسبة نفسها في المخطط السابق، وإن كانت نسبة التنفيذ قد ارتفعت في هذه المرة إلى ٤٥,٢ في المئة، أما بالنسبة إلى قطاع البنية الأساسية فحظي بـ٢٩ في المئة من مجموع الاستثمارات المخططة، حيث تم إنجاز أهم أجزاء طريق الأمل التي تمر عبر مناطق التركز السكاني في الأقاليم الريفية، والتي ساهمت في فك العزلة، لكنها أدت إلى هجرة خطيرة للأيدي العاملة ورؤوس الأموال والطبقة المثقفة إلى المراكز الحضرية في العاصمة ومناطق التعدين، ما سلب هذه الأقاليم أهم مقوّمات نهوضها.

جاءت **الخطة الرابعة** للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨١ - ١٩٨٥) لإعادة تنظيم الاقتصاد الوطني وفق استراتيجية بعيدة المدى على مرحلتين، تُغطي المرحلة الأولى الفترة بين عامي ١٩٨١ و١٩٨٥، أما المرحلة الثانية فتغطي الفترة بين عامي ١٩٨٥ و٢٠٠٠، لكن هذه المرحلة من الخطة لم يتم تنفيذها بسبب انقلاب ١٢/ ١٢/ ١٩٨٤. وهدفت هذه الخطة في مرحلتها الأولى في مجال القطاع الريفي إلى «تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، والعمل على تحسين

---

(٢٩) محمدن ولد أحمد سالم، **الاقتصاد الموريتاني من ١٩٦٠ إلى ١٩٩٠: ثلاثون سنة من الجهود التنموية: النتائج والآفاق** (نواكشوط: القافلة للطباعة والنشر، ١٩٩٢)، ص ٤١-٤٢.

الوسط الطبيعي، وإعادة سكان الريف – الذين هاجروا عنه – إلى أماكنهم الأصلية وقُراهم ومساعدتهم في الاستقرار فيها[٣٠]، وارتفعت نسبة الاستثمارات المخططة المخصصة للقطاع الريفي إلى ٢١,١ في المئة من مجموع الاستثمارات المخططة، وإن كان لم يُنفّذ منها سوى ٣٦ في المئة، فيما انخفضت مخصصات البنية الأساسية إلى ٢٢ في المئة من مجموع الاستثمارات المخططة[٣١].

باختصار، بنيّت في هذه المرحلة أهم الصروح التنموية للدولة الموريتانية، واستطاعت البلاد توفير ما يكفي من فرص العمل لامتصاص مُخرجات النظام التعليمي، حيث أدّت الاستثمارات في التعدين والبنى التحتية والصيد، وكذلك قطاع الإدارة الناشئ إلى توفير عرض كافٍ من فرص العمل، وإن كان إهمال القطاع الريفي قد قلل من قدرة هذا القطاع على توفير فرص العمل، ما شجع هجرة ريفية حضرية نشطة بحثًا عن العمل.

ب – مرحلة برامج التكيف الهيكلي (١٩٨٥ – ٢٠٠٠)

دخلت البلاد بالتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في سلسلة من برامج التكيف الهيكلي بدأت منذ عام ١٩٨٥ ببرنامج للتقويم الاقتصادي والمالي (PREF) الذي غطّى الفترة بين عامي ١٩٨٥ و١٩٨٨، تلاه برنامج للدعم والدفع (PCR) الذي غطى الفترة بين عامي ١٩٨٩ و١٩٩١، واعتمد البرنامجان وصفة البنك الدولي الليبرالية، حيث بدأت الدولة بالتخلي عن جزء كبير من التزاماتها الاجتماعية، وفي مقدمها التشغيل، وفتحت للقطاع الخاص الباب واسعًا للمشاركة في النشاط الاقتصادي والخدمي.

بعد هذين البرنامجين استمرت برامج التكيف الهيكلي التي تمثلت بوثيقتي الإطار للسياسة الاقتصادية اللتين تم تبنيهما في عامي ١٩٩٢ و١٩٩٥. وكذلك الاستراتيجية التنموية التي تُغطي الفترة بين عامي ١٩٩٨ و٢٠٠١، وعلى الرغم من الأهداف المُعلنة النبيلة والطموحة لهذه البرامج إلا أن نتائجها كانت دون المؤمل بكثير، فيما يصفها بعضٌ بالكارثية، حيث عمّقت هذه البرامج مشكلة البطالة مع

(٣٠) سالم، ص ٢٤.

(٣١) تم الاعتماد في نسب الاستثمارات المخططة والمنفذة في هذه المرحلة على: الصوفي ولد الشيباني، «سياسات الإصلاح الاقتصادي فى موريتانيا» (رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٢).

تسريح العديد من العمال من الشركات التي تم بيعها إلى القطاع الخاص، أو إعادة هيكلتها، فضلًا عن تقليص الاكتتاب العمومي وحصره في قطاعات التعليم والصحة والأمن، كما أن عودة آلاف الموريتانيين إثر الأزمة مع السنغال أدت إلى تفاقم مشكلة البطالة.

هكذا انسحبت الدولة من مسؤوليتها ودورها القائد لعملية التنمية وباعت معظم منجزات الخطط السابقة من شركات ومؤسسات خدمية وإنتاجية كبرى، وسرّحت آلاف العمال في مقابل تقديم أرقام متفائلة عن أداء الاقتصاد الوطني تبيّن في ما بعد أنها «مزوّرة ومُفصّلة على مقاس رغبات الممولين»[٣٢]، وحتى عام ١٩٨٩كان القطاع العام يضم ٨٠ مؤسسة عمومية كبرى، تُشغّل ٧٥ في المئة من العمالة العمومية، لكن الدولة بدأت ببرامج للتخلص منها بشكل تدريجي، وهكذا تم القضاء على الصروح الاقتصادية التي تم بناؤها منذ الاستقلال، ولم يبق من مؤسسات القطاع العام سوى عدد قليل جدًا من المؤسسات التي لم تجد من يقبل شراءها نظرًا إلى طابعها الخدمي، ووضعيتها المُزرية، مثل شركات خدمات المياه والكهرباء وتوزيع الغاز وشركة التنمية الزراعية (Sonader) التي فرغت من مضمونها لصالح القطاع الخاص، وشركة البريد (Mauripost)، وشركة الاستيراد والتصدير (Sonomex) التي تم القضاء عليها عمليًا بعد تحرير السوق وفتح الاستيراد والتصدير على مصراعيه.

يعترف **التقرير الوطني للتنمية المستديمة لعام ٢٠٠٥** بأن برامج التكيّف الهيكلي ساهمت بتعميق مشكلة البطالة، حيث يؤكد أن «القطاع العام الذي كان المصدر الرئيس للوظائف، ولا سيما لصالح حملة الشهادات، لم يعد قادرًا على إيجاد وظائف، بأعداد كبيرة، اعتبار من عام ١٩٨٥، بحكم سياسات الإصلاح الاقتصادي التي أخضعت لها البلاد منذ برنامج التقويم الاقتصادي والمالي. وهكذا تقلّصت إمكانات إيجاد الوظائف بشكل أدى إلى ارتفاع سريع في معدل البطالة، وفي أعداد الباحثين عن العمل بمؤهل أو من دون مؤهل»[٣٣].

---

(٣٢) لتفصيلات أكثر حول موضوع تزوير البيانات، انظر تقرير صندوق النقد الدولي : Fonds Monétaire international FMI, Rapport sur les économies nationales n° 06/272 (Washington DC: MFI, 2006).

(٣٣) المرصد الوطني للتنمية المستديمة والفقر، **التقرير الوطني حول التنمية البشرية المستديمة ٢٠٠٥** (نواكشوط: المرصد الوطني للتنمية المستديمة والفقر، ٢٠٠٥)، ص ٤٠.

ج - مرحلة الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر (٢٠٠٠ -٢٠١٥)

شهدت بداية الألفية الثالثة دخول موريتانيا في مرحلة جديدة باعتمادها إطارًا استراتيجيًا لمكافحة الفقر. واستهدف هذا الإطار تحقيق أهداف الألفية في أفق عام ٢٠١٥، وإعطاء الأولوية لمحاربة الفقر في النشاطات والاستراتيجيات التنموية كافة، وارتكزت هذه الاستراتيجية على أربعة محاور أساسية:

- تسريع وتيرة النمو الاقتصادي وتحسين تنافسية الاقتصاد الموريتاني وتقليل تبعيته للعوامل الخارجية.

- إرساء النمو والإنتاجية في المحيط الاقتصادي للفقراء.

- تنمية الموارد البشرية وتسهيل النفاذ إلى البنى التحتية الأساسية التعليمية والصحية.

- تطوير التنمية المؤسسية اعتمادًا على تطوير حكامة رشيدة وإشراك فاعل لجميع الفاعلين في مجال محاربة الفقر(٣٤).

غطّت **المرحلة الأولى** الفترة بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٤، وتركّزت الأهداف الرئيسة لهذه المرحلة في تحقيق معدل نمو سنوي يفوق ٦ في المئة، وتخفيض معدل الفقر إلى أقل من ٣٩ في المئة. لكن النتائج المتحققة لم تكن قريبة من المأمول حتى بحسب التقويم الرسمي لهذه المرحلة، حيث لم يتحقق ثلث الأنشطة المقررة، ولم يتجاوز معدل النمو السنوي ٤,٦ في المئة، وكان التضخم أكبر من المتوقع لتعاني البلاد عجزًا كبيرًا في الميزانية، وصل إلى ٩,٩ في المئة من الناتج الداخلي الخام خلال هذه الفترة.

اختتمت هذه المرحلة بسلسلة من المحاولات الانقلابية الفاشلة على الرئيس معاوية ولد الطائع، قادها ضباط شباب، وتوّجت بانقلاب ناجح من داخل القصر، قاده العقيد اعل ولد محمد فال يوم ٣ أغشت (آب/ أغسطس) ٢٠٠٥، وكانت الأزمة الاقتصادية والسياسية الخانقة وقوده ومبرره لتبدأ مرحلة انتقالية استمرت سنتين، وبلغ معدل النمو الاقتصادي في المرحلة الانتقالية بحسب البيانات الرسمية ٥,٤ في المئة في عام ٢٠٠٥ (٣٥).

(٣٤) République Islamique de Mauritanie, « Cadre stratégique de lutte contre la pauvreté, » Janvier 2001, Résumé, p. 2.

(٣٥) «حصيلة المرحلة الأولى، تقرير عن عمل الحكومة الانتقالية (من ٣ أغشت ٢٠٠٥ إلى ٥ مارس ٢٠٠٧) مع تحديث حتى ٢٩ مارس ٢٠٠٧» (الجمهورية الإسلامية الموريتانية؛ الوزارة الأولى، نواكشوط، آذار/ مارس ٢٠٠٧)، ص ٣٣.

في عام ٢٠٠٦ وصل معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي إلى ١١,٧ في المئة، ممثلًا أكبر معدل نمو في أفريقيا في تلك العام، وفي ميدان المالية العامة، استفادت موريتانيا من هوامش مالية لم تكن متوقعة بشكل كامل لدى إعداد قانون المالية برسم في عام ٢٠٠٦ [٣٦]. وساهمت هذه الفوائض المالية بالتشجيع على إعادة النظر في سياسات التشغيل والأجور، حيث تمت المُصادقة على أربعة عشر نظامًا أساسيًا خاصًا جديدًا لموظفي ووكلاء الدولة. كما نفّذت الوكالة الوطنية لترقية تشغيل الشباب، التي شكّلت هذه المرحلة انطلاقتها الفعلية، برامج لدعم التوظيف والاستخدام الذاتي، ما أتاح تكوين أكثر من ٨٣٠ شابًا، وتوظيف أكثر من ٤٠٠ آخرين، وإنشاء ٢٠٠ مقاولة صغيرة ومتوسطة، وافتتاح قرض ائتماني لصالح هذه الأخيرة[٣٧].

في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦ تمت المصادقة على خطة **المرحلة الثانية** للإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر، وهي خطة خماسية تغطي الفترة بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٠، وحددت الأهداف الكلية لهذه المرحلة في: تحقيق معدل نمو سنوي متوسط للناتج الداخلي الخام يبلغ ٥ في المئة واحتواء متوسط عجز الميزانية (من دون الهبات) في حدود ١٠ في المئة من الناتج الداخلي الخام سنويًا، وتخفيض معدل العجز الجاري من دون التمويلات الرسمية إلى ٦ في المئة من الناتج الداخلي الخام في أفق عام ٢٠١٠، وزيادة احتياطي العملات الصعبة إلى ما يعادل ٣,٧ شهرًا من الواردات مع نهاية الفترة. غير أن تحقيق هذه الأهداف كان دون المأمول بكثير، إذ لم يتجاوز معدل النمو الاقتصادي السنوي ٣,٢ من دون النفط، و٣,٧ متضمنًا النفط، وبلغ العجز في الميزانية ٨,٦ في المئة، وتفاقم العجز الجاري ليبلغ ١٤,٤ في المئة، كما وصل التضخم إلى ٦,١ في المئة[٣٨]، كما أن الأهداف الخاصة بمكافحة البطالة لم تتحقق، وبدلًا من نقص معدل البطالة المستهدف إلى ٢٥ في المئة في عام ٢٠١٠، ارتفع المعدل ليزيد على ٣١ في المئة في عام ٢٠٠٨. وعرضنا في الجزء الخاص بالحديث عن الأداء الاقتصادي الحالي عن أهم التفاصيل المرتبطة بهذه المرحلة.

---

(٣٦) «حصيلة المرحلة الأولى، تقرير عن عمل الحكومة الانتقالية،» ص ٣٤-٣٥.

(٣٧) «حصيلة المرحلة الأولى، تقرير عن عمل الحكومة الانتقالية،» ص ٦٠-٦١.

(٣٨) *Cadre Stratégique,* vol. 1: *Bilan de la mise en oeuvre du CSLP 2006-2010,* pp. 20-21.

د - الحصيلة: فقر وبطالة

يتبين مما سبق أن الحصيلة كانت متواضعة جدًا ودون الآمال المعقودة، على الرغم من أن البلاد امتلكت دائمًا موارد طبيعية غنية، كما حظيت بدعم مالي متواصل ومتعدد المصادر، ولم يتحقق تقدم ملموس في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، ولا شك في أن هذا الضعف في معدّلات النمو انعكس على التشغيل، ما أدى إلى تفاقم البطالة، كما انعكس على حالة الفقر، فبعد هذا المجهود التنموي كله، تشير الأرقام في عام ٢٠٠٨ إلى أن نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر تبلغ ٤٢ في المئة، في حين يعاني ٢٥,٩ في المئة فقرًا مدقعًا. ويوضح الجدول الرقم (٣-١٢) أهم مؤشرات النمو الاقتصادي منذ الاستقلال وحتى عام ٢٠٠٤.

الجدول الرقم (٣-١٢)
النمو الاقتصادي في موريتانيا (١٩٦٠-٢٠٠٤)

	١٩٦٠-٦٥	١٩٦٥-٦٩	١٩٧٠-٧٤	١٩٧٥-٧٩	١٩٨٠-٨٤	١٩٨٥-٨٩	١٩٩٠-٩٤	١٩٩٥-٩٩	٢٠٠٠-٠٤
مؤشرات مرتبطة بالإيرادات									
عائدات استغلال المعادن (في المئة من الدخل الوطني الإجمالي)	غير محدد	غير محدد	٢٧,٧	٢٠,٧	١٥,٣	٥,٠	٠,٩٢	٢,٧١	١١,٥
معونات خارجية (في المئة من الدخل الوطني الإجمالي)	٦,٥	١٦,٧	١٠,١	٣٢,٥	٢٦,٢	٢٤,٦	٢١,٠	١٤,٧	١٦,٧
مؤشرات النمو									
نصيب الفرد من ن د خ (بالدولار الأميركي)	٣٣٦,٩	٤٥٤,٢	٤٩١,٩	٤٦٢,٨	٤٦,٥	٤٣١,١	٤١٤,٩	٢٣,٥	٤٢٢,٦
النمو السنوي ن د خ في المئة	١٠,٣	٦,٣	٤,١	١,٢	١,٠	٣,٤	٠,٩	٤,٢	٣,٣
النمو السنوي لـ ن د خ في المئة للفرد	٧,٨	٣,٦	١,٤	-١,٥	-١,٦	٠,٨	-١,٧	١,٣	٠,٤
النمو الديموغرافي	٢,٥	٢,٦	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٥	٢,٦	٢,٨	٢,٩
مؤشر إنتاج المحاصيل	٤٦,٨	٥٠,٨	٣٤,٤	٣٦,٨	٤٢,٨	٧٧,٠	٧٥,٥	١١٢,٨	٩٦,٥

المصدر: Banque mondiale, « Mauritanie: Options de politiques pour l'amélioration du développement du secteur privé, » Mémorandum économique du pays, Rapport no. 48566-MR (Avril 2010), p. 119.

ثانيًا: منظومة التشغيل

لا تزال الجهود الخاصة بالتشغيل مشتتة وغير منسقة، ما يُعثر المعلومات والبيانات الخاصة بالتشغيل، ويُشوّش على التصور والرؤية المتكاملة عن المشكلة، ويسعى هذا المبحث إلى محاولة جمع شتات المُعطيات المبعثرة لتكوين صورة أوضح عن منظومة التشغيل في موريتانيا وعناصرها الأساسية الفاعلة.

١ - حالة التشغيل

بحسب استقصاء حديث أُجري في عام ٢٠١٠ [٣٩] عبّر ممثلو السلطات ومسؤولو المجتمع المدني، في كل الولايات، عن غياب إحصاءات يتم تجميعها على المستوى الإقليمي، وخصوصًا بيانات دقيقة ومحدثة حول العمل. ومع ذلك سنحاول في ما يلي إعطاء صورة تفصيلية وحديثة قدر الإمكان عن حالة التشغيل في البلاد. يوضح الجدول الرقم (٣-١٣) أن أعداد القوى العاملة في تزايد مط~رد خلال العشرية الأخيرة بسبب النمو الديموغرافي وتوسع فئة الشباب، كما يعكس الجدول هيمنة القطاع الريفي والقطاع غير المصنف على قوة العمل، وهو ما يؤكد الحاجة الماسة إلى تحديث الاقتصاد وإعادة تنظيمه، كما يؤكد ضرورة إعادة الاعتبار إلى القطاع الريفي، الخزان الأول لليد العاملة، الذي يمتلك مقدّرات كامنة كبيرة في مجال خلق فرص العمل.

الجدول الرقم (٣-١٣)

تطور أعداد العمال وتوزيعهم بحسب القطاعات الاقتصادية

الأعوام	١٩٨٨	٢٠٠٠	٢٠٠٤	٢٠٠٨
القوى العاملة (بالألف)	٤٢٩	٦٢٥	٦٧٥	٧١٧
القطاع الزراعي (الريفي)	٢١٥	٣٠٠	٣١٢	٢٨٩
القطاع غير المصنف غير الزراعي	١٥٤	٢٢٠	٢٤٢	٢٣٠

يتبع

(٣٩) Dominique Louis Bernardi [et al.], « Carte des potentialités de création d'emplois, » CPAP – PNUD Mauritanie, Nouakchott, 2010, p. 28.

تابع

القطاع المنظم	٦٠	١٠٥	١٢٢	١٩٨
القطاع العمومي	٣٦	٦٥	٦٥	٧١
المؤسسات الخصوصية وشبه العمومية	٢٤	٤٠	٥٧	١٢٧
بنية القوى العاملة (في المئة)				
القطاع الزراعي	٥٠,١	٤٨,٠	٤٦,٢	٤٠,٤
قطاع الخدمات	٣٥,٩	٣٥,٢	٣٥,٩	٣٢,١
القطاع الصناعي	١٤,٠	١٦,٨	١٨,١	٢٧,٦

المصدر: تمّ تجميع بيانات الجدول اعتمادًا على الحسابات التي أجراها : République Islamique de Mauritanie; Ministère des affaires économiques et du développement MAED, Ministère de l'enseignement fondamental MEF et Ministère de l'enseignement secondaire et supérieur MESS, « Rapport d'état sur le système éducatif national (RESEN), » United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, Nouakchott, Mars 2010,

L'Enquête permanente sur les conditions de vie des ménages (EPCV) اعتمادًا على تقديرات 2008, et l'Enquête de référence sur l'analphabétisme en Mauritanie (ERAM) 2008.

من المتوقع أن يستمر النمو في أعداد السكان النشطين اقتصاديًا خلال العشرين سنة القادمة على الرغم من أن معدّلات النمو السكاني ستشهد تناقصًا نسبيًا في المستقبل، ويوضح الجدول الرقم (٣-١٤) الإسقاطات السكانية وفق فرضيات متفائلة ومتشائمة، وتكشف كلها اتجاهًا متزايدًا للطلب على العمل.

الجدول الرقم (٣-١٤)
إسقاطات السكان وقوة العمل (٢٠١٠-٢٠٣٠)

المؤشرات	الوضعية	الفرضية العالية		الفرضية المنخفضة		الفرق بين الفرضيتين	
الأعوام	٢٠١٠	٢٠٢٠	٢٠٣٠	٢٠٢٠	٢٠٣٠	٢٠٢٠	٢٠٣٠
العدد الكلي للسكان	٣٣٦٦	٤١٩٤	٥١٨٢	٤١٢٨	٤٨٨٧	-٦٦	-٢٩٦
معدل النمو السنوي للسكان (في المئة)	-٢,٢	٢,٢	٢,٠	١,٩	-٠,٣	١,٥	٠,٥
نسبة السكان الحضر (في المئة)	٤١,٤	٤٥,٤	٥١,٧	٤٥,٤	٥١,٧		
السكان أقل من ١٥ سنة (بالألف)	١٣٢١	١٥٣٢	١٨٣٠	١٤٦٦	١٥٥٠	-٦٦	-٢٨٠
السكان من ١٥-٦٥ سنة (بالألف)	١٩٥٦	٢٥٢١	٣١٢٨	٢٥٢١	٣١١٢	٠	-١٦
السكان فوق سن ٦٥ (بالألف)	٩٠	١٤١	٢٢٥	١٤١	٢٢٥	٠	٠
نسبة السكان أقل من ١٥ سنة (في المئة)	٣٩,٢	٣٦,٥	٣٥,٣	٣٥,٥	٣١,٧	-١,٠	-٣,٦
نسبة السكان من ١٥-٦٥ سنة (في المئة)	٥٨,١	٦٠,١	٦٠,٤	٦١,١	٦٣,٧	١,٠	٣,٣
نسبة السكان ٦٥ سنة فأكثر (في المئة)	٢,٧	٣,٤	٤,٣	٣,٤	٤,٦	٠,١	٠,٣

المصدر: Jean-Pierre Guengant et Ahmed ould Isselmou, « Comment bénéficier du dividende démographique, analyse pays Mauritanie, » Avec la collaboration de Yarri Kamara; Consultant pays Ahmed ould Isselmou, Agence Francaise de Développement, Paris, 2011, p. 15.

يُعتبر المسح الدائم حول ظروف معيشة الأسرى (EPCV)[٤٠] الذي تُجريه موريتانيا كل أربع سنوات، منذ عام ١٩٩٦ المصدر الأكثر موثوقية عن المعطيات الخاصة بالتشغيل، وفي ما يلي أهم خصائص التشغيل في موريتانيا بناء على نتائج آخر نسخة من المسح أجريت في عام ٢٠٠٨.

أ - مؤشرات التشغيل

(١) معدّل الإعالة

تكشف بيانات المسح (2008 EPCV) عن ارتفاع معدل الإعالة[٤١]، حيث يصل إلى ٠,٩١، وهو أكثر ارتفاعًا بين الفقراء ١,٢٠، كما أنه أكثر ارتفاعًا في الوسط الريفي ١,٠٩ عن الوسط الحضري ٠,٧٢، كما ينخفض معدل الإعالة بشكل كبير في الأقاليم ذات الاقتصاد الحديث (نواكشوط، نواذيبو، تيرس زمور، إينشيري)، ويرتفع في الأقاليم ذات الاقتصاد الريفي التقليدي (بقية الأقاليم) (انظر الجدول الرقم (٣-١٥)).

الجدول الرقم (٣-١٥)

أهم المؤشرات المرتبطة بالعمل بحسب الوسط الريفي والحضري

	معدل الإعالة	معدل النشاط	معدل نقص الاستخدام	معدل البطالة	الحكومة	القطاع شبه العمومية	المؤسسات الخصوصية	مشغلون أفراد واسر	مشغلون آخرون
مجموع العمال	٠,٩١	٥٢,٢	١٤,٠	٣١,٢	١٢,٣	٢,٣	١١,٣	٢٤,٤	٤٩,٨
ريف	١,٠٩	٤٦,٩	١٥,٠	٣١,١	٥,٠	٠,٤	٦,٨	٢٨,٩	٥٨,٩
ريف فقير	١,٢٦	٤٩,٣	١١,٢	٣٥,٥	٣,٣	٠,٣	٦,٣	٢٨,٥	٦١,٧
حضر	٠,٧٢	٥٧,٦	١٣,١	٣١,٣	١٨,٢	٣,٨	١٥,٠	٢٠,٦	٤٢,٣
حضر فقير	١,٠٠	٥٧,٩	٧,٨	٣٩,١	٩,٧	٢,٧	١٠,٥	٢٩,٧	٤٧,٤

المصدر: République islamique de Mauritanie; Office national de la statistique ONS, *Profil de la pauvreté en Mauritanie - 2008* (Nouakchott: ONS, 2009), p. 158.

(٤٠) Enquête permanente sur les conditions de vie des ménages (EPVC), 2008-2009.

(٤١) معدل الإعالة يعني نسبة مجموع السكان الأقل من ١٥ سنة والسكان الأكثر من ٦٥ عامًا من ناحية، والسكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٦٥ عامًا من ناحية أخرى، أي العلاقة بين من هم في سنة العمل، ومن يعولونهم، أي من هم خارج سن العمل من صغار السن وكبار السن.

(٢) معدّل النشاط

تبلغ نسبة السكان في عمر النشاط الاقتصادي (١٥ - ٦٥ عامًا) ٥٢,٤ في المئة من مجموع السكان في عام ٢٠٠٨. أما معدل النشاط (نسبة السكان النشطين اقتصاديًا من بين من هم في عمر النشاط الاقتصادي) فتبلغ ٥٢,٢ في المئة. ويرتفع معدل النشاط في الوسط الحضري ٥٧,٦ في المئة بعشر نقاط عنه في الوسط الريفي ٤٦,٩ في المئة، كما أن معدل النشاط مرتفع بشكل كبير بين الرجال الذين يعمل ثلاثة أرباعهم ٧٤,٦ في المئة، مقارنة بالنساء ٣٤,٤ في المئة.

على المستوى العمري يلاحظ ارتباط موجب بين التقدم في السن ومعدل النشاط في الفئات العمرية بين ١٥ و٤٩ عامًا، لكن هذا الارتباط يصبح سالبًا مع الوصول إلى الفئة الأخيرة للسكان في عمر النشاط الاقتصادي، أي الفئة بين ٥٠ و٦٤ عامًا.

كما يلاحظ ارتفاع معدلات النشاط في ولايات الاقتصاد الحديث ٦٠ في المئة، في حين تنخفض في ولايات الاقتصاد الريفي إلى حدود ٤٥ في المئة في المتوسط (انظر الجدول الرقم (٣-١٦)).

الجدول الرقم (٣-١٦)
أهم المؤشرات المرتبطة بالعمل بحسب الولاية

الولاية	معدل الإعالة	معدل النشاط	معدل نقص الاستخدام	معدل البطالة
الحوض الشرقي	١,١١	٦١,٥	١٦,٠	١٩,٨
الحوض الغربي	٠,٨٨	٥٢,٠	٢٠,٥	٢٤,٣
لعصابة	١,١٣	٤٦,٠	٢,٠	٣٩,٣
كوركول	١,٢٤	٤٨,٩	٣٩,٥	٤٠,٧
لبراكنة	١,٠١	٤٠,٣	٢٢,١	٣٢,٦
الترارزة	٠,٩٩	٤٢,٦	٦,١	٢٨,٦

يتبع

تابع

آدرار	٠,٨٤	٤٨,٢	٢٣,١	٣٨,٨
نواذيبو	٠,٥٩	٦٠,٨	٥,٥	٣٧,٨
تكانت	٠,٨١	٥١,٠	١٣,٩	٤٢,٩
كيديماغا	١,٢٢	٤٠,٧	٧,٥	٢٣,١
تيرس زمور	٠,٧١	٥٠,٨	٦٧,٨	٤١,٥
إينشيري	٠,٦٩	٥٩,٨	٢٧,٤	٥٢,٧
نواكشوط	٠,٦٩	٥٩,٦	٩,٠	٣١,٠

المصدر: *Profil de la pauvreté en Mauritanie,* p. 158.

(٣) معدل نقص الاستخدام[٤٢]

يبلغ معدل نقص الاستخدام ١٤ في المئة من مجموع العمال، لكن هذا المعدل ينخفض بين العمال الفقراء ليصل إلى ١٠ في المئة، ما يعني كون العمال من حملة الشهادات هم الأكثر معاناة من ظاهرة نقص الاستخدام التي تعكس عدم رضا العامل عن الأجر الذي يتقاضاه، أو عن طبيعة العمل الذي يمارسه.

يرتفع هذا المعدل في المناطق الريفية ١٥ في المئة، حيث تنخفض الأجور بشكل كبير، وتقل فرص العمل النوعية ذات الامتيازات الجيدة، كما ترتفع في المناطق الحضرية بسبب وجود منافسة كبيرة على الوظائف المُتاحة بين حملة الشهادات.

(٤٢) هناك نوعان من نقص الاستخدام، أحدهما منظور، والآخر غير منظور، ويتميز نقص الاستخدام المنظور في كون العامل يقوم بعدد من ساعات العمل غير كافٍ على الرغم من رغبته في العمل لساعات إضافية وقدرته على ذلك، ويكمن النقص هنا في العمل عدد من الساعات أقل بالمقارنة مع عدد ساعات العمل الأسبوعية المعهودة قانونيًا أو عرفيًا. ولم يعتمد المسح مفهوم نقص الاستخدام المنظور نظرًا إلى عدم وجود معطيات دقيقة عن عدد ساعات العمل في موريتانيا لكل عامل. ولذلك تم الاعتماد على نقص الاستخدام غير المنظور، وهو يعكس مستوى الرضا عن الأجر والعلاقة بين الكفاءات التي يمتلكها العامل وطبيعة العمل الذي يحصل عليه.

على المستوى الإقليمي يلاحظ أن معدلات نقص الاستخدام منخفضة في ولايات الاقتصاد الحديث غير التعدينية، ومرتفعة في الولايات التعدينية ربما بسبب تراجع النشاط التعديني وامتيازاته، وهو وضع من المتوقع أن يتغير مع الآمال الجديدة لانطلاق الأنشطة التعدينية من جديد. أما الأقاليم الريفية فالنسبة تتفاوت فيها بحسب انتشار معدّلات الفقر وارتفاع نسب التجمعات الحضرية بها.

تشير الأرقام السابقة إلى ارتباط واضح بين الرضا عن العمل ومستوى العاملين الاقتصادي والعلمي. انظر الجدول الرقم (٣-١٧).

الجدول الرقم (٣-١٧)
حالة العمالة بحسب الجنس والعمر

	معدل الإعالة	معدل النشاط	معدل نقص الاستخدام	معدل البطالة
الذكور	١,٠٥	٧٤,٦	١٤,٢	٢٣,٩
١٥-٢٥	_	٤٨,٣	١٣,٢	٤٤,١
٢٥-٣٩	_	٩٠,٤	١٣,٥	٢٢,٨
٤٠-٤٩	_	٩٤,٧	١٥,٨	١١,٢
٥٠-٦٤	_	٨٣,٠	١٤,٥	١٥,٣
الإناث	٠,٧٩	٣٤,٤	١٣,٤	٤٤,٠
١٥-٢٥	_	٣٠,٣	١١,٨	٦٦,٧
٢٥-٣٩	_	٣٩,٠	١٣,٥	٤٠,٨
٤٠-٤٩	_	٣٩,٢	١٤,٩	٢٥,٧

المصدر: *Profil de la pauvreté en Mauritanie,* p. 158.

(٤) البطالة

تشكل البطالة العامل الأساس في انتشار الفقر واستمراره، ويبلغ معدل البطالة بحسب المسح ٣١,٢ في المئة، وهو معدل مرتفعًا جدًا مقارنة بالمعدل نفسه لعام ٢٠٠٠، حيث كان ٢٨ في المئة، ما يعكس ضعف الجهود المبذولة للحد من البطالة، وتُعد البطالة أكثر انتشارًا بين الفقراء ٣٦,٤ في المئة، كما أن فرص الحصول على عمل بالنسبة إلى الذكور هي أعلى بالضعف تقريبًا مقارنة

بالنساء، حيث تبلغ نسبة البطالة بين الإناث ٤٤ في المئة، في مقابل ٢٣ في المئة بالنسبة إلى الذكور، كما بيّن المسح أن البطالة أكثر انتشارًا بين الشباب، حيث تلاحظ علاقة طردية بين التقدم في السن والحصول على وظيفة، يستوي في ذلك الذكور والإناث، كما في الجدول الرقم (٣-١٧).

من خلال التوزيع الإقليمي للبطالة يتبيّن أن الولايات الريفية الأكثر غنى هي الأقل بطالة، وهي الحوض الشرقي ١٩,٨ في المئة، والغربي ٢٤,٣ في المئة، وكيدماغا ٢٣,١ في المئة، أما ولايات التعدين فهي الأكثر بطالة: اينسيري ٥٢,٧ في المئة، وتيرس زمور ٤١,٥ في المئة. ويمكن تفسير ذلك من ناحية بنقص دور القطاع المنجمي في مجال التشغيل، ومن ناحية أخرى بطبيعة التخصصات الدقيقة التي يحتاجها القطاع، والتي لا تتوافر لدى السكان المحليين، ويمكن أن نضم إلى هذه المجموعة ولاية الوسط: تكانت التي تعاني شح الموارد والعزلة الشديدة بسبب الطبيعة الجبلية السائدة بها. ولا يمكن تفسير البطالة في ولاية كوركول على الرغم من غِنى الولاية بالموارد الزراعة، سوى بإهمال الحكومات المتعاقبة للموارد الريفية. أما بقية الولايات فمعدلات البطالة فيها متوسطة فوق الـ٢٥ في المئة، ودون الـ٤٠ في المئة، وتشمل هذه المجموعة، إضافة إلى الولايات الريفية الأخرى، ولايتي نواكشوط ونواذيبو، حيث يرتفع عرض العمل، لكن يرتفع الطلب عليه بسبب هجرة العمل المستمرة من مناطق البلاد المختلفة إلى الولايتين.

بحسب المسح عبّر ٥٣,٧ في المئة ممن لا يعملون أن الأهل هم الذين منعوهم من العمل (مع فرق كبير بحسب الجنس: الإناث ٦٨ في المئة، والذكور ٦,٧ في المئة)، أما السبب الثاني لعدم العمل فهو الدراسة، حيث عبّر ٢٨,٢ في المئة عن أن انشغالهم بالدراسة منعهم من العمل، أما السبب الثالث فهو عامل السن (التقدم الكبير في السن أو أنه صغير جدا) ٧,٨ في المئة من الإجابات، أما الأسباب الأربعة الأخرى لعدم النشاط فهي المعاناة من عاهة ٢,٤ في المئة، وموسمية النشاط ١,٤، والانشغال عن العمل بأشياء أخرى ١,٢ في المئة، وأسباب أخرى ٤,٦ في المئة[٤٣].

ترجع نسبة البطالة المرتفعة هذه إلى نقص تنوّع الاقتصاد واعتماده بشكل

(٤٣) République islamique de Mauritanie; Office national de la statistique ONS, *Profil de la pauvreté en Mauritanie - 2008* (Nouakchott: ONS, 2008), p. 83.

كبير على الواردات، حيث إن ٧٠ في المئة من البضائع مستوردة[٤٤]، وهشاشة السياسات العمومية السابقة التي تجاهلت بشكل مستمر قضية التشغيل ولم تجعلها أولوية في الأهداف الاقتصادية.

ب - إنتاجية العمل

تحسّنت إنتاجية العمل خلال العشرية الأخيرة، إذ زاد متوسط الإنتاجية الكلية من ١٠٠٠٠٠٠ أوقية في عام ٢٠٠٠ إلى ١٢٦٤٠٠٠ أوقية في عام ٢٠٠٨، انظر الجدول الرقم (٣-١٨)، وذلك نتيجة الزيادة النسبية لمعدلات النمو الاقتصادي، ولا شك في أن التحسن في مستويات التكوين بفضل انتشار التعليم العام وتوسع الإعداد المهني، فضلًا عن تزايد الأنشطة الحديثة ذات الإنتاجية الأكبر والتنظيم الأحسن ساهمت كلها في التحسن النسبي للإنتاجية.

الجدول الرقم (٣-١٨)

تطور أعداد السكان النشطين اقتصاديًا وإنتاجيتهم بحسب القطاعات

الأعوام	٢٠٠٠	٢٠٠٤	٢٠٠٨
السكان النشطون اقتصاديًا (بالألف)	٦٢٥	٦٧٥	٧١٧
القطاع الزراعي (في المئة)	٤٨,٠	٤٦,٢	٤٠,٤
القطاع الحديث (الصناعة والخدمات) (في المئة)	٥٢,٢	٥٣,٨	٥٩,٦
المساهمة في الناتج الداخلي الخام			
القطاع الزراعي (في المئة)	١٩,٢	١٦,٥	١٧,٢
القطاع الحديث (الصناعة والخدمات) (في المئة)	٨٢,٨	٨٣,٥	٨٢,٨
الإنتاجية (بالألف أوقية-أسعار ٢٠٠٨)			
الإنتاجية الكلية	١٠٠٠	١٠٧٠	١٢٦٤
القطاع الزراعي	٤٠٠	٣٨٢	٥٣٩
القطاع الحديث (الصناعة والخدمات)	١٥٥٤	١٦٥٧	١٧٥٣

المصدر: تم تجميع بيانات الجدول اعتمادًا على الحسابات التي أجراها مؤلفو: « Rapport d'état sur le système éducatif national (RESEN), » p. 83.

(٤٤) Bernardi, p. 8.

مع هذه التحسّن النسبي ما زالت الإنتاجية بعيدة من الحدود الممكنة، ولا شك في أن تحديث الاقتصاد وتنظيم القطاع غير المصنف وترقية القطاع الزراعي وتطوير التكوين ستعزز من فرص زيادة الإنتاجية، وهو ما سينعكس على فرص التشغيل.

ج - أنماط العمل الحالية والمهن الواعدة

(١) أنماط العمل الحالية

تشير نتائج مسح EPCV 2008 إلى أن العمّال النظاميين (الذين يحصلون على أجر) يمثلون ٣٥,٢ في المئة، في حين يعمل ٤٥,٢ في المئة لحسابهم الخاص، أما الأعمال الموقتة بالمقطوعية (بالساعة أو اليوم) فلا تمثل سوى ١١,١ في المئة. وتهيمن الأنشطة الذاتية في الوسط الريفي، حيث يمثل العاملون لحسابهم الخاص ٥٧ في المئة، في حين يُهيمن العمل بأجر في الوسط الحضري ٤٦ في المئة. انظر الشكل الرقم (٣-٢).

كما تشير نتائج المسح إلى أن القطاع التجاري هو القطاع الأكثر تشغيلًا، حيث يوفر فرص عمل لـ٢٤,٦ في المئة، وبذلك يتقدم على القطاع الزراعي الذي ظل في المقدمة إلى آخر مسح (EPCV 2004)، متراجعًا من ٢٤ في المئة إلى ٢٠,٤ في المئة، تليهما الإدارة ١٥,٢ في المئة، والخدمات ١٤,٩ في المئة، انظر الشكل الرقم (٣-١).

الشكل الرقم (٣-١)

التوزيع النسبي للسكان النشطين بحسب النشاط الاقتصادي

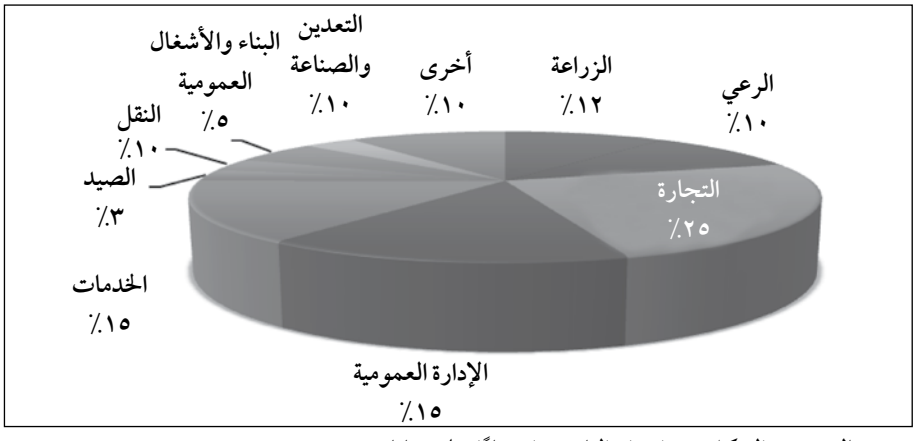

المصدر: الشكل من إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات: Enquête Permanente sur les Conditions de Vie des ménages (EPCV) 2008.

يتميز القطاع التجاري بتوفيره فرص العمل في الوسطين الريفي والحضري، في حين تتركز فرص العمل الزراعي في الوسط الريفي بشكل أساس، كما يُشكل قطاع الخدمات أكبر مشغل للإناث في موريتانيا، أما قطاع الإدارة فيتميز بأنه أهم موفّر فرص العمل المنتظم (بأجر)، حيث يوفر ٤٠,٤ في المئة من فرص العمل المنتظم للذكور، و٤٤,٣ في المئة من فرص العمل المنتظم للنساء.

بحسب التوزيع الإقليمي يمكن تصنيف الولايات الموريتانية إلى أربع مجموعات هي: **المجموعة الأولى** يُهيمن فيها القطاع الزراعي باعتباره كمشغّل أول، وتتضمن ولايات الحوضين، لعصابة، كوركول، لبراكنة، آدرار، تكانت، وكيديماغا، و**المجموعة الثانية** يهمن فيها القطاع التجاري كمشغل أول، وتضم نواكشوط والترارزة. **أما المجموعة الثالثة** فيهيمن عليا قطاع الصيد البحري، وتضم ولاية داخلة نواذيبو فقط، وتتكون **المجموعة الرابعة** من ولايات التعدين: تيرس زمور واينشيري.

الشكل الرقم (٣-٢)
التوزيع النسبي للسكان النشطين اقتصاديًا بحسب نمط العمل

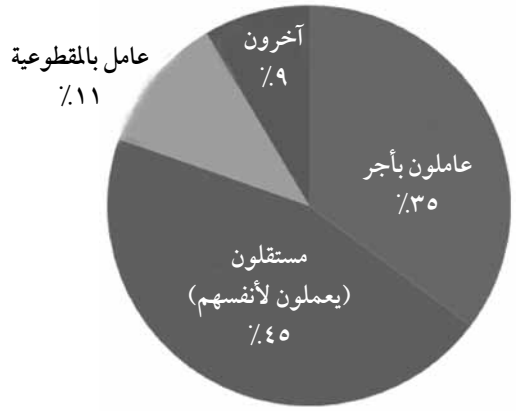

المصدر: الشكل من إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات EPCV 2008.

تشير نتائج المسح EPCV 2008 إلى أن الأسر والأفراد يوفرون فرص العمل لربع السكان العاملين، ٢٤,٤ في المئة، في حين لا تُشغّل الحكومة سوى

العشر تقريبًا، ١٢,٣ في المئة، وهو ما يزيد بنقطة واحدة عما توفّره المؤسسات الخصوصية من فرص للعمل ١١,٣ في المئة، ولا يوفّر القطاع شبه العمومي سوى ٢,٣ في المئة فقط، ويلاحظ الانتشار الكبير للتشغيل الذاتي الذي يكاد يشمل نصف السكان. وتتركز فرص العمل التي توفّرها الحكومة والمؤسسات الخصوصية في الوسط الحضري.

(٢) المهن الواعدة

لخّصت دراسة حديثة (٢٠١٠) حول **خارطة إمكانات خلق فرص التشغيل** في موريتانيا أهم المهن الواعدة في السوق الموريتانية، وهي تتركز في أربعة قطاعات أساسية: القطاع الريفي والسياحة والبناء والأشغال العمومية والخدمات، وتم اختيار هذه المهن إما لوجود طلب حالي عليها، أو لتوقع الطلب عليها في الأمد القريب والمتوسط. ويوضح الجدول الرقم (٣-١٩)، أهم هذه المهن الواعدة.

يبدو بوضوح أن هذه المهن لا تتوافق مع حجم ونوع العرض الإعدادي المُتاح في المؤسسات التعليمية والإعدادية الموجودة، ولهذا فإن معظم العمالة الأجنبية تجد فرص عمل لها في هذه المجالات التي لا تزال بعيدة من اهتمام وطبيعة ومستوى إعداد العمالة الموريتانية، وتعكس مدى الفشل في السياسات الإعدادية والتوجيهية المعتمدة.

الجدول الرقم (٣-١٩)

المهن الواعدة في السوق الموريتانية

الخدمات	الصناعة والأشغال العمومية	السياحة	القطاع الريفي
طباخ	ميكانيكي صناعة	رئيس طباخين	اختصاصي زراعي
خباز/ صانع حلويات	عامل بناء (كل التخصصات)	طباخ	اختصاصي زراعة
سمكري	كهربائي مباني	دليل سياحي	اختصاصي غابات ومراعي
كهربائي عام	قائد آلات	حرفي صناعة تقليدية	مستغل شركة تربية حيوانية

يتبع

تابع

ميكانيكي	مشغل لوحات طاقة شمسية	مطور سياحي	مستغل شركة زراعة واسعة
نجار	اختصاصي تمديدات صحية	خباز/ صانع حلويات	مستغل شركة منتجات بستنة وبقوليات
خياط (مفصل ملابس)	مهندس مائي	خادم (عامل خدمة)	مستغل شركة إنتاج ألبان
حفّار آبار	مهندس أو تقني تبريد وتكييف	عامل استقبال	مسير شركة زراعية
مشغل لوحات طاقة شمسية	اختصاصي أعمال حجارة	مدير شركة سياحي	بستاني/ مزارع بقوليات
خبير محاسبة	رئيس ورشة	مدير شركة سياحية	مهندس مائي
مصلح تلفزيونات وأجهزة الكترونية منزلية	مهندس مدني	كل أعمال الفندقة	مهندس اختصاصي
	محلل ومبرمج (حاسوب)	خبير صناعات جلدية	مشغل ومصلح مضخات مياه
	فني ديكور	حلواني (صانع حلويات)	ميكانيكي آلات زراعية
	مبلط (مباني)	مرافق سياحي/ منعش سياحي	قائد ومصلح آلات زراعية
	نجار		حفار آبار
	خبير قوالب حديد التسليح(اسمنت)		اختصاصي تهيئة المجال الريفي
	سبّاك حديد بناء		تقني تجهيزات زراعية
			تقني صحة حيوانية
			طبيب بيطري

يتبع

تابع

Inséminateur معشر			
اختصاصي زراعي – غذائي			
صانع أغذية حيوانية			
مساعد طبيب بيطري			
صانع آلات وأدوات زراعي			
مسير مياه			
وكيل توزيع			
موزع منتجات زراعية			
وكيل صحة حيوانية			
مشغل لوحات طاقة شمسية			
جزَّار			

المصدر: Dominique Louis Bernardi [et al.], « Carte des potentialités de création d'emplois, » CPAP – PNUD Mauritanie, Nouakchott, 2010, pp. 58-60.

د – القطاع غير المصنّف

أدّت معدّلات النمو الديموغرافي الكبيرة نسبيًا، وما رافقها من تحولات اقتصادية واجتماعية، فضلًا عن موجات الجفاف المتتالية التي ضربت القطاع الريفي، إلى أن تستقبل المدن والتجمعات الحضرية أعدادًا كبيرةً من العمالة المهاجرة من الأرياف، عديمة المهارة والخبرة والإعداد، ما يجعلها غير قادرة على تقديم إضافة إلى القطاع الإنتاجي الحديث، وما يجعل معظمها يرضى بوظيفة عامل غير متخصص، أو حتى بوظيفة عامل موقت بالمقطوعية بأجور زهيدة، وفي ظروف عمل غالبًا ما تكون هشّة وناقصة الحقوق والامتيازات،

أو يسعى إلى العمل لنفسه من خلال مشروع خاص (محلات أو ورشات)، ويُشكل هؤلاء أساس العمالة في القطاع غير المصنّف.

يشكل القطاع غير المصنّف (غير المنظم) ركيزة أساسية في الاقتصاد الموريتاني، ويُهيمن هذا القطاع بحسب العديد من الدراسات على أكثر من ٨٠ في المئة من فرص العمل، ويوفر فرص عمل كثيرة نسبيًا للشباب من خريجي المراكز الفنية والمهنية المتوسطة، الذين يعملون لدى غيرهم، أو من الذين قرروا العمل لأنفسهم، كما يوظف أغلبية النساء اللاتي يعملن أساسًا في هذا القطاع. وبين المسح الذي أجري باعتباره جزءًا من دراسة خارطة إمكانات خلق فرص التشغيل[٤٥] مجموعة من المهن السائدة في هذا القطاع أهمها: ميكانيك السيارات، الحدادة، الصناعات الجلدية، زراعة الخضراوات، صناعة الكسكس، المطاعم، الحلاقة، البناء والأشغال العمومية، الخياطة، الصباغة، مقاهي الإنترنت، تجهيز الألبان، صناعة الحلي والمجوهرات، الصناعات النسيجية.

في الولايات الداخلية، حيث لا يوجد القطاع المنظم، تتجلّى بوضوح هيمنة القطاع غير المصنف، وتمكّن مسح خارطة إمكانات خلق فرص التشغيل من استنتاج الملاحظات العامة التالية عن القطاع غير المصنَّف[٤٦]:

- يعاني القطاع في الولايات الداخلية ضعف رأس المال، ويتميز بعمالة شابة، وأنشطة متشابهة، ورقم أعمال محدود.

- عبّر ٨٧ في المئة من الذين تناولهم البحث حاجة المديرين والعمال للإعداد لدعم قدراتهم الفنية والتسييرية.

- يمنع نقص رأس المال ونُدرة مصادر القرض توسع أنشطة القطاع غير المصنّف.

- تدور أهم الصعوبات التي عبّر عنها الفاعلون في القطاع غير المصنف حول النفاذ إلى القرض نقص التجهيزات الملائمة، والمشكلات المرتبطة بالإعداد وتطوير المهارات.

(٤٥) Bernardi, p. 22.

(٤٦) Bernardi, p. 24.

– تُهيمن في الأقاليم الداخلية الأنشطة الزراعية الرعوية التقليدية، بالإضافة إلى تجارة التقسيط، كما يلاحظ وجود مجموعة من الأنشطة الصغيرة مثل النجارة والحدادة وميكانيك السيارات والسباكة وأعمال البناء والكهرباء. إضافة إلى أنشطة أخرى تقوم بها التعاونيات النسوية، مثل زراعة الخضروات والنسيج والزرابي والصباغة وصناعة الكسكس.

٢ – العمالة الأجنبية في موريتانيا

يُشكل العمل في أعمال الخدمة، والأعمال الحرفية التي تحتاج إلى إعداد مهني متوسط، أهم أسباب الهجرة إلى موريتانيا، لكن البلاد هي أيضًا محطة موقتة للعمالة الأفريقية الشابة الطامحة إلى الهجرة إلى أوروبا، وتختلف التقديرات في أعداد العمالة الأجنبية في موريتانيا، انظر الجدول الرقم (٣–٢٠).

الجدول الرقم (٣–٢٠)
الاختلافات في تقديرات حجم العمالة الأجنبية في موريتانيا

	الإحصاء العام للسكان والمساكن ٢٠٠٠	تقديرات البنك الدولي ٢٠٠٥	دراسة حالة الهجرة ٢٠٠٦ (المنظمة الدولية للهجرة)	المسح الخاص بالعمالة الأجنبية ٢٠٠٧	المسح الخاص بالعمالة الأجنبية ٢٠١٠	الإدارة العامة للأمن الوطني ٢٠٠٧
الهجرة الوافدة	٣٤٤٨٤	٦٥٨٨٩	١٨٦٠٠٠	٤٨٠٠٠	٣٢٥٤٣*	٥٩٠٠٠

المصدر: M. Ould Brahim Ould Jiddou Fah, "Mauritanie: Migration, marché du travail et développement," dans le cadre du projet de recherche de l'Institut international d'études sociales: L'Organization international du travail OIT; Institut international d'études sociales, *Faire des migrations un facteur de développement: une étude sur l'Afrique du Nord et l'Afrique de l'Ouest* (Genève: OIT, 2010), p. 36, et Ministère de la Fonction Publique, du Travail et de la Modernisation de l'Administration, « Enquête sur la migration de main d'œuvre étrangère en Mauritanie, Rapport de l'enquête, » Organisation internationale du travail, Mai 2010, p. 19.

نحاول في ما يلي استخلاص أهم خصائص العمالة ومواصفات الهجرة اعتمادًا على نتائج آخر مسح أُجري، المسح الخاص بهجرة اليد العاملة الأجنبية في موريتانيا لعام ٢٠١٠ (٤٧).

(٤٧) Bernardi, pp. 18-41.

أ - خصائص العمالة

يمكن تلخيص أهم خصائص العمالة الأجنبية المهاجرة إلى موريتانيا في ما يلي:

- **إنها عمالة شابة**: بحسب نتائج هذا المسح، يمثل الشباب تحت سن الـ٤٥ أكثر من ٩٠ في المئة من العمالة الأجنبية المقيمة في موريتانيا.

- **كما إنها عمالة ذات مستويات إعداد محدودة**: حيث لم يتلق ٤١ في المئة من الممسوحين أي تعليم، في حين تلقى ٤٢ في المئة منهم تعليمًا ابتدائيًا، أما التعليم الثانوي فلم يتلقه منهم سوى ١١,٣ في المئة، والعالي ٦,٥ في المئة ، وتتدنى هذه المستويات التعليمية أكثر بين الإناث اللاتي لم تتلق ثلاث منهن من كل خمسة أي تعليم على الإطلاق.

- **إنها عمالة فرانكوفونية اللغة غرب - أفريقية اللهجات**: إذ يبين المسح أن ٤٥ في المئة من العمالة الأجنبية في موريتانيا يتحدثون الفرنسية، في حين لا يتحدث العربية منهم سوى ٨ في المئة.

- كذلك هي **عمالة ذات فرص تشغيل كبيرة في موريتانيا**: حيث يتوافر حاليًا ٨٨ في المئة من العمالة الأجنبية على فرص عمل، وحظوظ العمل أكثر لدى الذكور، ٩٣ في المئة، منها لدى الإناث ٦٥ في المئة.

- هي **عمالة خدمات وأشغال عمومية** (عمالة يدوية): حيث يعمل نصف المشتغلين تقريبًا، ٤٩ في المئة، في قطاع الخدمات، و١٩ في المئة في قطاع البناء والأشغال العمومية، و١٤,١ في المئة في التجارة، ١٣ في المئة في قطاع الصيد، في حين لا يعمل في بقية القطاعات الاقتصادية سوى ٥ في المئة فقط.

ب - خصائص الهجرة

كما يمكن تلخيص أهم خصائص الهجرة في أنها:

- **هجرة غرب أفريقية بالأساس** (خصوصًا من دول الجوار): إذ يُبيّن المسح أن السنغاليين يمثلون ٤٥ في المئة من العمالة الأجنبية، يليهم الماليون (مواطنو دولة مالي) بنسبة ٢٥ في المئة، ثم غينيا كوناكري بنسبة ١١,٤ في

المئة، ثم بقية الدول الأفريقية بنسبة ١٢,٦ في المئة، ولا يمثل العاملون من مواطني الدول العربية سوى ٤,٥ في المئة، يليهم الآسيويون بنسبة ٣,١ في المئة، والأوروبيون بنسبة ١,٠ في المئة.

- **هي هجرة متسارعة بعد الاكتشافات النفطية**: حيث يُبيّن المسح تأثير الاكتشافات النفطية في موريتانيا (٢٠٠٣) والبدء بالتصدير (٢٠٠٦) في حجم الهجرة وتسارعها إلى موريتانيا، إذ بيّن المسح أن ٦٥ في المئة من المهاجرين وصلوا إلى موريتانيا في الفترة بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٩، في حين عبّر ١٣ في المئة أنهم وصلوا في الفترة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٣. أما الذين وصلوا قبل عام ١٩٩٤ فلا يمثلون سوى ٩ في المئة فقط.

- كما نها **هجرة سببها الرئيس البحث عن فرص عمل أفضل، وعن أجور أكبر**: حيث عبّر ٣٧,٤ في المئة عن أن الحصول على فرصة عمل أفضل هي السبب الرئيس لهجرتهم إلى موريتانيا، فيما اعتبر ٣١ في المئة أن زيادة الدخول هي السبب الرئيس في هجرتهم.

- هي **هجرة عائلات وأسر**: بيّن المسح أن ٥٠ في المئة من المهاجرين يعيشون في موريتانيا مع واحد أو أكثر من أقاربهم.

- كما إنها **هجرة تغلب عليها نيّة الإقامة والرضا بمستويات الدخول والظروف المعيشية**: حيث عبّر ٦٠ في المئة من المقابلين عن نيّتهم البقاء في موريتانيا، وتوزّعت أسباب نيّتهم البقاء بين توافر فرص العمل بنسبة ٤٦ في المئة، والأجور المرتفعة ٢٦,٢ في المئة، وظروف الحياة الملائمة ٢١,٤ في المئة، فيما عبر ٦,٤ في المئة عن أسباب أخرى. أما الذين أعلنوا عن عدم نيّتهم البقاء في موريتانيا فعبّروا عن وجهات متنوعية كانت على الترتيب: ٢٦ في المئة إلى أوروبا، و٢٦ في المئة إلى السنغال، و١٥ في المئة إلى مالي، و١٠ في المئة إلى الدول العربية، و٨ في المئة إلى آسيا، و٦ في المئة إلى أميركا، و٩ في المئة إلى دول أفريقية أخرى.

- هي **هجرة توفّر فوائض مالية وتحويلات للمهاجرين**: حيث عبّر ٧٠ في المئة من المقابَلين عن رضاهم بحجم الدخول المالية التي يحصلون عليها في موريتانيا. وبيّن المسح أن ٥٥ في المئة منهم أرسلوا أموالًا أو سلعًا إلى ذويهم قبل انقضاء

السنة الأولى من وصولهم إلى موريتانيا، فيما أرسلوا جميعهم تقريبًا (٩٥ في المئة) أموالًا إلى ذويهم خلال الأعوام الخمسة الأولى من وصولهم إلى موريتانيا.

يتبيّن من خلال المُعطيات السابقة مدى الفجوة الكبيرة في سوق العمل الموريتانية التي تحتاج إلى ملئها من طرف القوى العاملة الوطنية، ولا شك في أن مجهودًا في مجال الإعداد المهني وتغيير العقليات وتنظيم الهجرة سيكون ضروريًا إذا ما أردنا سد هذه الفجوة التي تملؤها العمالة الأجنبية الوافدة.

ج - المهاجرون العابرون «الترانزيت»

يتكوّن المهاجرون الترانزيت من مقيمين ينون الهجرة إلى أوروبا، ومن عابري سبيل مقصدهم المباشر هو بلدان أخرى، وبيّن المسح الخاص بهجرة اليد العاملة الأجنبية في موريتانيا لعام ٢٠١٠ أن ٧,٣ في المئة فقط من المقابَلين فوق سن الـ١٥ لديهم نيّة الهجرة إلى الخارج، وخصوصًا بين الشباب الأقل من ٣٠ عامًا، وكذلك بين الذكور (١٢ في المئة) مقارنة بالنساء (٤ في المئة)، وتبيّن أن ٨٠,٤ في المئة، أي ثلاثة أرباع الناوين للهجرة إلى الخارج، أعلنوا أن سبب هجرتهم هو البحث عن عمل، وتأتي متابعة الدراسة بنسبة ١٧,٣ في المئة، وعبّر عنه الشباب خصوصًا، وعبّر ثلاثة أرباع المقابلين، أي ٦٢,٥ في المئة عن نيّتهم الهجرة إلى أوروبا، فيما عبّر ١٦,٥ في المئة نيّتهم الهجرة إلى بلدان أفريقية، و١٤ في المئة الهجرة إلى أميركا وكندا، و٥,٦ في المئة إلى آسيا، و١,٥ في المئة إلى أستراليا.

إن بيانات النوع الثاني من المهاجرين الترانزيت شحيحة، حيث إن هذه الهجرة تُعتَبَر في معظمها هجرة غير شرعية، وبالتالي سريّة، خصوصًا مع دخول موريتانيا فاعلًا أساسيًا في ترتيبات أمنية إقليمية فرضها موقعها باعتبارها همزة وصل استراتيجية بين المنظومات الإقليمية المحيطة الطاردة منها والجاذبة للمهاجرين. ويتكوّن المهاجرون غير الشرعيين أساسًا وبالترتيب من حيث الأهمية العددية من دول السنغال ونيجيريا ومالي وليبيريا وسيراليون وساحل العاج والكاميرون والكونغو والغابون والنيجر وغانا وبوركينافاسو وغينيا[٤٨].

(٤٨) M. Ould Brahim Ould Jiddou Fah, "Mauritanie: Migration, marché du travail et développement," dans le cadre du projet de recherche de l'Institut international d'études sociales: L'Organisation internationale du travail OIT; Institut international d'études sociales, *Faire des migrations un facteur de développement: une étude sur l'Afrique du Nord et l'Afrique de l'Ouest* (Genève: OIT, 2010), p. 39.

سجلت الهجرة السرية (غير الشرعية) تناقصًا ملحوظًا بفضل الجهود الرسمية في مكافحتها، ونتيجة الدعم الأوروبي، وخصوصًا الإسباني لموريتانيا في هذا الصدد، حيث تناقصت أعداد المهاجرين السرّيين من ١١٦٣٦ في عام ٢٠٠٦ إلى ٦٧٨٩ في عام ٢٠٠٧، ثم إلى ٥٢٩٥ في عام ٢٠٠٨. ووقّعت موريتانيا يوم ٢٥ تموز/يوليو ٢٠٠٧ اتفاقية ثنائية مع إسبانيا لتنظيم هجرة العمالة بين الدولتين من خلال تطوير الهجرة الشرعية، ومكافحة الهجرة السرية، واستغلال العمالة(٤٩).

على الرغم من أن موريتانيا لا تشكل الهدف النهائي للمهاجرين الترانزيت إلا أنهم مع ذلك، وفي أثناء إقامتهم في موريتانيا يشكلون منافسة قوية للعمالة الوطنية بسبب استعدادهم للعمل بأجور زهيدة ومن دون المطالبة بالكثير من الحقوق والامتيازات.

٣ - سياسات التشغيل

أدّى الجفاف والتصحّر مدعومًا بالإهمال الحكومي للأرياف إلى تدمير أسس الاقتصاد الريفي التقليدي، وحدوث موجات هجرة وتحضر جماعي وسريع فاقمت بشكل كبير مشكلة البطالة وضغطت على فرص التشغيل في المدن، ما استدعى وضع سياسات لمواجهة مشاكل التشغيل المتفاقمة.

أ - البدايات الأولى

مع تزايد حدّة الظاهرة بعد اعتماد الدولة لبرامج الإصلاح الاقتصادي وضعت الحكومة الموريتانية في بداية التسعينيات سياسة تشغيلية تركز على الأولويات التالية:

- تعزيز الإطار المؤسسي لقطاع العمالة.

- توجيه الاستثمارات العمومية نحو القطاعات ذات الأولوية التي من شأنها إيجاد فرص عمل مثل الزراعة والصيد التقليدي والتنمية الحيوانية والقطاع غير المصنّف.

(٤٩) Abderrahman El Yessa, « Mauritanie: la dimension juridique des migrations, » in : The Consortium for Applied Research on International Migration (CARIM), *Mediterranean Migration 2008-2009* Report, Edited by Philippe Fargues, Co-financed by the European University Institute and the European Union (AENEAS Programme) (Italy: European University Institute, 2009), pp. 188-189.

- تنفيذ برامج مكثّفة للعمل ودعم المقاولات الصغيرة وتطوير التمويل المصغر.

- تطوير الإعداد المهني.

لتجسيد هذه السياسة تم استحداث مجموعة من الأنشطة التي تستهدف توسيع دائرة الأعمال في الأوساط الفقيرة، وذلك من خلال مجموعة من البرامج أهمها:

- **برامج الوكالة الموريتانية لتنفيذ الأشغال ذات النفع العام**: ففي عام ١٩٩٢ بدأ مشروع تنمية البناء والتشغيل بدعم من البنك الدولي، وهو برنامج يستهدف تطوير وصيانة شبكة الطرق وترقية قطاع الإنشاءات وإيجاد فرص عمل من خلال ذلك عن طريق استخدام تقنيات الأنشطة المكثفة للعمالة، واستمر البرنامج حتى عام ١٩٩٦، ومكّن هذا البرنامج من خلق ٢٧٠٠٠ رجل/ يوم من العمل، واستُكمِل هذا البرنامج في عام ١٩٩٦ ببرنامج مُشابه لتنمية البنى التحتية الحضرية شمل عواصم الولايات الموريتانية كلها.

- **برامج مفوضية الأمن الغذائي**: مثل برامج الغذاء مقابل العمل، الذي يستهدف القيام بأنشطة مكثفة للعمل تفيد المحيط البيئي مقابل مساعدات غذائية للمشاركين في هذه الأعمال، ووفّر هذا البرنامج في الفترة بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٦ حوالى ٦٠٠٠٠ رجل/ يوم من العمل، كما مكّن هذا البرنامج في الفترة بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٢ من تمويل ٧٩٦ مشروعًا، ووفّر ٣١٥٦١٣٨ رجل/ يوم من العمل، ومكّنت هذه المشاريع من إنجاز عدد مهم من البُنى التحتية الريفية (سدود، حواجز مائية، دروب وطرق ريفية، مزارع خضار وأرز). وشمل هذه البرنامج الولايات الريفية الثماني، واستُكمل هذا البرنامج بالبرنامج الخاص بالأنشطة المنتجة الذي استهدف المجموعات الريفية الفقيرة والتعاونيات النسوية والسكان الذين يعيشون في وضعية هشّة(٥٠).

- **برامج المفوضية المُكلّفة بحقوق الإنسان ومكافحة الفقر وبالدمج**: التي بدأت في عام ١٩٩٨ بتنفيذ أنشطة ذات استخدام كثيف لليد العاملة، وذلك في إطار برنامجها للأنشطة الجهوية ذات الأولوية(٥١).

(٥٠) مرصد التنمية البشرية المستديمة، **التقرير الوطني حول التنمية المستديمة ٢٠٠٢** (نواكشوط: المرصد الوطني للتنمية المستديمة، ٢٠٠٢)، ص ٤٦.

(٥١) **التقرير الوطني حول التنمية المستديمة ٢٠٠٢**، ص ٤٧.

نتيجة تقويم المرحلة السابقة أطلقت السلطات سياسة تشغيلية جديدة ابتداءً من عام ١٩٩٧، تتركز حول:

- تنمية المقاولات العصرية.
- تشجيع تطوير القطاع غير المصنف الحيوي.
- تشجيع انبثاق اقتصاد ريفي خلاق لفرص العمل.
- دعم إيجاد فرص عمل لصالح المجموعات الاجتماعية الحساسة.
- توسيع نطاق توظيف أشكال العمالة ذات الاستخدام المكثف لليد العاملة.
- تحسين العلاقة بين التكوين والعمالة من خلال مراعاة متطلبات سوق العمل.
- تذليل العقبات أمام تمويل الأنشطة الخصوصية.
- جعل اللامركزية أداة لإيجاد فرص العمل.
- عصرنة وتكييف قانون الأعمال.
- تحسين الإطار الاجتماعي للعمل بصورة تدريجية(٥٢).

ب - مرحلة الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر

بعد اعتماد البلاد الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر في عام ٢٠٠٠ تم دمج وثيقة سياسة التشغيل في هذا المخطط الجديد، حيث تم توخي الأهداف التالية:

- خفض البطالة، ولا سيما في صفوف الشباب والنساء.
- تشجيع تنمية نسيج من المقاولات الصغيرة مندمج مع القطاع العصري.
- دعم التشغيل الذاتي والمبادرات الخصوصية أو التعاونية التي يقوم بها الفقراء.
- تنمية التكوين المهني بمستوياته المختلفة.

---

(٥٢) التقرير الوطني حول التنمية المستديمة ٢٠٠٢، ص ٤٨.

تم تحديد برنامج أنشطة لتحقيق هذه الأهداف يتمحور حول أربعة إجراءات ذات أولوية:

- ترقية العمالة.

- دعم المقاولات الصغيرة.

- تنمية الإعداد المهني.

- إجراءات مخصوصة لصالح الشباب والنساء من خلال دعم التجمعات ذات المنفعة الاقتصادية.

استهدف الإطار الاستيراتيجي لمكافحة الفقر في إطار ترقية التشغيل تحسين القطاعات التي يستفيد منها الفقراء مباشرة في مناطق تمركزهم، ولذلك اعتمد مقاربات مندمجة للتنمية الريفية (مشروع التنمية المندمجة للزراعة المروية في موريتانيا، وبرنامج دعم التعاونيات الزراعية التي تواجه صعوبات في مناطق الزراعة المروية، ومشروع تسيير المصادر الطبيعية في المناطق المطرية، ومشروع الاستصلاح الريفي في المناطق النهرية، ومشروع الواحات في مناطق الواحات، ومشروع آفطوط الجنوبي وكاراكور)، وللتنمية الحضرية (مشروع التنمية الحضرية)[٥٣].

شهدت المرحلة الأولى من الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر إكمال قانون الشغل، وانطلاق التفكير في إنشاء وكالة لترقية التشغيل، وتنفيذ مشاريع للكثافة العالية للشغل. ودمج مئات من حملة الشهادات.

في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ تم اعتماد الاستيراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة، وكذا الاستراتيجية الوطنية للتمويل المصغر، وتهدف هذه السياسات إلى خلق الظروف الملائمة للنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تنمية خدمات الدعم وتطوير نظام تمويل ملائم، مع التركيز على ترسيخ مقاربة الكثافة العالية من اليد العاملة، وتحسين البيئة العامة

(٥٣) «ترقية الشغل وتخفيف الفقر، تجربة موريتانيا،» ورقة قدمت من طرف الحكومة الموريتانية إلى: القمة الطارئة لرؤساء الدول والحكومات في الاتحاد الافريقي، واكادوكو، ٣-٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، ص ٧-٨.

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتم إعداد برنامج وطني مندمج للمؤسسات الصغيرة لتطبيق هاتين الاستراتيجيتين المتكاملتين[٥٤].

عرف التمويل المصغّر تطوّرًا مهمًا في هذه المرحلة، حيث تجاوز المنخرطون فيه أكثر من ٦٠٠٠٠ منخرط، كما تجاوزت القروض التي لم تبلغ أجلها فيه ١,٤ مليار أوقية، وبلغ التوفير فيه ١,٤ مليار أوقية في عام ٢٠٠٣ [٥٥].

لعل أهم عيوب السياسات السابقة هو ربط التشغيل بمكافحة الفقر ليصبح نوعًا من الإغاثة والإيواء، وليتحوّل مجهود التشغيل إلى تدخّلات توزيعية بدلاً من اعتماده على أسس إنتاجية مستقرة وصلبة، تخلق داعمين للعملية الإنتاجية، لا عالة على البرامج الإغاثية الموقتة وغير المستديمة.

هذا ما حدا بالدولة بعد سنوات من تنفيذ السياسات السابقة التي لم تُنقِص الفقراء، ولم تدعم الاقتصاد بقوى إنتاجية فعلية إلى إعداد استراتيجية وطنية جديدة لترقية التشغيل في عام ٢٠٠٧ بعد انطلاق المرحلة الثانية من الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر (٢٠٠٦ - ٢٠١٠)، تتضمن رؤية أكثر اتساقًا وشمولية، وتتلخّص محاورها الرئيسة بـ:

- تطوير الإعداد الفني والمهني وتكييفه مع حاجات سوق العمل عبر توسيع قدرات الإعداد وتحسين فاعلية منظومة الإعداد الفني والمهني وتحسين حكامته.

- تعزيز قدرات الباحثين عن عمل من أجل زيادة قابليتهم للتشغيل؛

- ترقية التشغيل من خلال الشراكة مع القطاع الخاص والاستعانة بمقاربات جديدة مع تشجيع القروض الخفيفة والمؤسسات الخفيفة والصغيرة ومقاربة الأشغال الكثيفة الاستخدام لليد العاملة؛

- وضع آلية لتمويل التشغيل والتكوين الفني والمهني؛

---

(٥٤) «ترقية الشغل وتخفيف الفقر،» ص ٨.

(٥٥) الجمهورية الإسلامية الموريتانية - الوزارة الأولى، «تقرير حول تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر عام ٢٠٠٣،» نواكشوط، أيار/ مايو ٢٠٠٤، ص ١٣-١٤.

– إعداد إطار قانوني وتنظيمي ومناخ شامل مشجع للتشغيل ومناسب للعمال عبر تنشيط الهيئات المكلفة بالشغل لتعد الظروف القانونية والصحية والاجتماعية المساعدة على ترقية التشغيل وحماية العمال؛

– وضع منظومة وطنية للمعلومات حول التشغيل، وحول جهاز الإعداد الفني والمهني لإتاحة البيانات على مستوى سوق العمل؛

– تعزيز قدرات التنسيق والقيادة والبرمجة والمتابعة والتقويم.

تعرّض تنفيذ هذه الاستيراتيجية لمشكلات خارجية معقدة، منها عدم الاستقرار السياسي العام، وما ترتب علية من عوائق تمويلية وركود اقتصادي، ومنها عدم الاستقرار والتغيير الدائم في هيكلة الوزارة المعنية بالتشغيل، ومنها تعدد الفاعلين في مجال التشغيل ونقص التنسيق في ما بينهم. وعلى الرغم من كل تلك العوائق فإنه في الفترة بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٠ تركزت الجهود حول:

– إعداد استيراتيجية للتشغيل.

– دمج الخطة اللامركزية للتشغيل ضمن المسارات الجهوية لمحاربة الفقر.

– ترقية التشغيل الذاتي من خلال تمويل مشاريع شركة ومواكبة وتوجيه حملة الشهادات العاطلين عن العمل.

– تنظيم تدريبات لصالح الباحثين عن عمل، انطلاق أعمال برنامج تعزيز قدرات الفاعلين في مجال التمويلات الخفيفة، توسيع نشاطات مشروع اليد العاملة ذات الكفاءة العالية في مجال إنتاج حجارة البناء إلى ولايات جديدة، انطلاق وتوسيع البرنامج الوطني المندمج للمشاريع الصغيرة(٥٦).

في الجانب المتعلق بتطوير التمويلات الخفيفة والمقاولات الصغرى تزايد عدد المنتسبين في الفترة بين ٢٠٠٤ و٢٠٠٩ لمؤسسات التمويل المصغر (صناديق القرض والإدخار، بيت المال، بنك النساء، تجمع النساء للقرض والإدخار) من ٩٤٠٠٠ إلى ١٨٤٠٠٠ منتسب، كما تزايدت القروض الموزعة من ٧,٤١ مليار أوقية في عام ٢٠٠٦ إلى ١٨,٩ مليار أوقية في عام ٢٠٠٩،

(٥٦) *Bilan de la mise en oeuvre du CSLP 2006-2010,* p. 35.

بمعدل نمو وصل إلى ١٥٥ في المئة، كما تنامت الودائع مقارنة بعام ٢٠٠٦ بمعدل ١٥٤ في المئة، لتصل في عام ٢٠١٠ إلى ٥,٤ مليار أوقية، كما تمت المصادقة على إطار قانوني وتنظيمي جديد خاص بالتمويلات الصغيرة (الأمر القانوني رقم ٠٠٥ - ٢٠٠٧ ونصوصه التطبيقية)[٥٧]. ويستهدف هذا الإطار التنظيمي السماح لأكبر عدد من المواطنين بالاستفادة من خدمات مالية مناسبة.

ج - التوجهات المستقبلية

تضمنت المرحلة الثالثة من الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر التي تشمل الفترة بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٥ مجموعة من الإجراءات المستهدفة في مجالي التشغيل وتمويل المؤسسات الصغيرة.

في مجال التشغيل تتلخص الأهداف المرسومة في:

- الأخذ بالاعتبار البُعد المتعلق بخلق فرص العمل على مستوى برمجة ميزانية النفقات العمومية.

- تقوية الكفاءات المهنية لطالبي الشغل من أجل زيادة قابلية تشغيلهم.

- ترقية الشغل بواسطة الشراكة مع القطاع الخاص واللجوء إلى مقاربات مبتكرة ومبادرات للدمج.

- إنشاء محيط عام ملائم للشغل عبر وضع إطار قانوني وآليات مناسبة للتمويل.

- دعم قدرات التنسيق والقيادة والبرمجة والمتابعة والتقويم على مستوى القطاع[٥٨].

أما في ما يتعلق بدعم التمويل المصغر والمؤسسات الصغيرة فتتلخص الأهداف بـ:

- تطبيق الترتيبات المقررة في الإطار التشريعي والقانوني المعتمد في عام ٢٠٠٧.

---

(٥٧) *Bilan de la mise en oeuvre du CSLP 2006-2010,* p. 28.

(٥٨) "Le 3eme plan d'actions de cadre strategique," p. 40.

- الرفع من مهنية واستمرارية التمويلات لمؤسسات التمويلات الصغيرة من أجل عرض أفضل لسلع وخدمات التمويل الخفيف مع التنوع والاتساع.

- وضع إطار مؤسسي لتوجيه الاستيراتيجية الوطنية للتمويلات الصغيرة بشكل فاعل ومتفق عليه وضمان ملاءمتها مع الاستراتيجية الوطنية للتمويلات الخفيفة والمؤسسات الصغرى.

٤ - الهياكل الإدارية المعنية بالتشغيل

أ- الهياكل المركزية: الوزارة وإداراتها المركزية

عانى قطاع التشغيل كثيرًا عدم الاستقرار الشديد الذي يطبع هياكله المركزية، وعلى سبيل المثال فإنه منذ عام ٢٠٠٧ تغيّرت هيكلة الوزارة المكلّفة بالتشغيل ٧ مرات (انظر الجدول الرقم (٣-٢١)).

الجدول الرقم (٣-٢١)
تواريخ التغييرات في هيكلة الوزارة والمراسيم المحددة لصلاحيات الوزارات

التاريخ	مرسوم الإنشاء رقم:	تسمية الوزارة المكلفة بالتشغيل
٢٠٠٧	٢٠٠٧-١٣١	وزارة التشغيل والدمج والإعداد المهني
٢٠٠٨	٢٠٠٨-٢٠٣	وزارة الوظيفة العمومية والتشغيل والإعداد المهني
٢٠٠٩	٢٠٠٩-٠٠٧	وزارة الوظيفة العمومية والتشغيل
٢٠٠٩	٢٠٠٩-٠٠٨	كتابة الدولة المكلفة بالإعداد المهني
٢٠٠٩	٢٠٠٩-١١٤	وزارة التشغيل والإعداد المهني
٢٠١٠	٢٠١٠-٧٠	وزارة التشغيل والإعداد المهني والتقنيات الجديدة
٢٠١١	٢٠١١-٠٠١	الوزارة المنتدبة لدى وزير التهذيب الوطني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلفة بالتشغيل والإعداد المهني والتقنيات الجديدة

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على النصوص القانونية المذكورة.

حاليًا تتولّى وزارة الوظيفة العمومية تسيير العاملين الموجودين في الخدمة، أما خلق فرص العمل الجديدة فهي مهمة الوزارة المنتدبة المكلفة بالتشغيل والإعداد المهني، ولهذا سنركز هنا على هذه الوزارة فقط. تتمثل المهمة العامة للوزارة المنتدبة لدى وزير الدول للتهذيب الوطني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلفة بالتشغيل والإعداد المهني والتقنيات الجديدة في بلورة وتنفيذ وتنسيق ومتابعة وتقويم السياسة الوطنية في مجال التشغيل والدمج والإعداد التقني والمهني والتقنيات الجديدة.

تضم الهيكلة الإدارية للقطاع **هياكل مركزية** مختصة بالتشغيل هي: مديرية التشغيل، مديرية الدمج؛ مديرية الإعداد. وهياكل أخرى لامركزية متخصصة بالتشغيل، أهمها: الوكالة الوطنية لترقية تشغيل الشباب؛ والمعهد الوطني لترقية الإعداد التقني والمهني؛ إضافة إلى برامج عملياتية لدعم التشغيل، مثل: البرنامج الوطني المندمج لدعم المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر (PNIME)، وبرنامج ترقية الحجارة المصنّعة (PPPT)، وخلية تنفيذ برنامج ترقية التجمعات ذات النفع الاقتصادي (PPGIE).

تكلّف الوزارة، إضافة إلى التشغيل، بالإعداد المهني وبالتقنيات الجديدة، وتكاد تهيمن هذه المهام على الوزارة على حساب مهمة التشغيل، كما يعكس ذلك توزيع الطاقم البشري للوزارة في الجدول الرقم (٣-٢٢). وعلى الرغم من العدد المحدود لهذا الطاقم، هو مكلّف «نظريًا» بمهام ضخمة وكبيرة بحسب النصوص القانونية المحددة لاختصاصات القطاع، وحسب استراتيجيات العمل المقترحة، ما يعكس تناقضًا بيّنًا بين الواقع الميداني والقدرات المخصصة للقطاع والمهام الموكلة إليه، ونعرض في ما يلي أهم الهيئات المعنية بالتشغيل والمهام الموكلة إليها.

الجدول الرقم (٣-٢٢)

أعداد عمال وزارة التشغيل والتكوين المهني والتقنيات الجديدة

الهيئة	عمال دائمون	عمال غير دائمين	المجموع
الديوان	١٠	٥	١٥
مديرية التشغيل	١	١٩	٢٠
مديرية الدمج؛	٠	٦١	٦١

يتبع

تابع

مديرية التكوين؛	٣٢	١٦	٤٨
مديرية العلاقات بين القطاعات والإعداد المستمر والتكوين الخاص؛	٣	٠	٣
المديرية العامة للمعلوماتية؛	١٥	٣٢	٤٧
مديرية البنى التحتية والتطوير والأيقاظ التكنولوجي؛	٧	٩	١٦
مديرية تشريع التقنيات الجديدة؛	٣	١٢	١٥
مديرية الدراسات والبرمجة والتعاون؛	٣	٠	٣
مديرية الشؤون الإدارية والمالية؛	٤	٠	٤
المجموع العام	**٧٨**	**١٥٤**	**٢٣٢**
النسبة المئوية	**٣٤**	**٦٦**	**١٠٠**

المصدر: الجمهورية الإسلامية الموريتانية – وزارة التشغيل والتكوين المهني والتقنيات الجديدة، «حصيلة الانجازات،» نواكشوط، تموز/ يوليو ٢٠١٠، ص ٤.

(١) مديرية التشغيل

تتلخص مهام هذه الإدارة بـ:

– تحديد التوجهات والأهداف في مجال تطوير التشغيل؛

– تشجيع تضافر جهود وتآزر الفاعلين العموميين والخصوصيين المعنيين كافة بالتشغيل والمساهمة لهذا الغرض في كل الهيئات التقنية والاستشارية حول التشغيل؛

– السهر على متابعة وتقويم تنفيذ رسائل المهام الموقعة بين الدولة والهياكل العمومية والخصوصية للجهاز الوطني للنفاذ إلى التشغيل؛

– متابعة وتقويم تنفيذ النشاطات المقام بها من طرف الجهاز العمومي لترقية التشغيل، وذلك من أجل تشجيع الدمج المهني للشباب؛

– المُساهمة وتسهيل تشغيل طالبي العمل من خلال الهياكل الخاصة المنشأة لهذا الغرض؛

– انجاز الدراسات في مجال التشغيل والمردودية وتكاليف العمل؛

– القيام بالمسوحات ومسك الإحصاءات الموثوقة حول التشغيل والدمج المهني؛

– إعداد التوقعات والإسقاطات حول تطور عرض وطلب التشغيل؛

– إعداد مدوّنات للتشغيل بالتشاور مع الهياكل الأخرى المختصة؛

– تسيير هجرة العمالة الأجنبية في موريتانيا ومتابعة تطبيق الاتفاقيات الدولية في هذا المجال، وذلك بالتشاور مع الهيئات المعنية؛

– تنظيم ومتابعة توظيف العمال الموريتانيين في الخارج؛

– القيام، على المستوى الدولي، بتطوير أي علاقة تعاون مفيدة مع المنظمات والهيئات المعنية بقضايا التشغيل، وذلك بالتشاور مع مديرية الدراسات والبرمجة والتعاون[٥٩].

تضم الإدارة ثلاث مصالح: مصلحة سياسة وترقية التشغيل؛ ومصلحة الدراسات وسوق التشغيل؛ ومصلحة التعاون وتشغيل المهاجرين.

(٢) مديرية الدمج

تتلخص مهام هذه الإدارة بـ:

– تحديد التوجّهات والأهداف في مجال الدمج؛

– تصوّر وتنفيذ البرامج الملائمة التي من شأنها ترقية دمج السكان والمجموعات المستهدفة؛

– متابعة وتقويم مختلف المشاريع التي ترمي إلى تحسين الدمج ومحاربة البطالة؛

---

(٥٩) المرسوم رقم ٠٠١- بتاريخ ٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ المحدد لصلاحيات وزير الدولة للتهذيب الوطني والتعليم العالي والبحث العلمي، والمنظم للإدارة المركزية لقطاعه، المادة رقم: ٨٧.

- دفع وترقية المقاربات المناسبة في مجال ترقية التمويلات الصغيرة والمؤسسات الصغرى والصغيرة والأشغال ذات القدرة العالية على استيعاب اليد العاملة والتكوين والدمج؛

- ضمان تنسيق ومتابعة برامج الدمج[٦٠].

تضم أربع مصالح: مصلحة الدمج؛ مصلحة المقاولة؛ مصلحة التمويلات الصغرى؛ ومصلحة ترقية مقاربة الكثافة العالية لليد العاملة.

تشرف هذه الإدارة على ثلاثة برامج لدمج العاطلين عن العمل: البرنامج الوطني المندمج لدعم المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر، وبرنامج ترقية الحجارة المصنعة، وخلية تنفيذ برنامج ترقية التجمعات ذات النفع الاقتصادي.

(٣) مديرية التكوين التقني والمهني

تتلخص مهام المديرية بـ:

- تنظيم وإنعاش نظام التكوين التقني والمهني؛

- متابعة وتقويم سياسات وبرامج التكوين التقني والمهني؛

- إنعاش وتنسيق أعمال تكوين خارطة الإعداد التقني والمهني بحسب الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية؛

- تنسيق تكوين العمال والعمال المؤهلين والفنيين وحملَة شهادة البكالوريا الفنية والمهنية والفنيين السامين والمعدّين؛

- تنسيق أعمال تكوين ومراجعة برامج الإعداد التقني والمهني بالتعاون مع مختلف الفاعلين في مجال الإعداد التقني والمهني والمنظمات المهنية؛

- السهر على الاستخدام الأمثل للفضاءات التربوية والمصادر البشرية والمالية المعبأة؛

- مراقبة جودة خدمات مختلف المتدخلين في مجال التكوين التقني والمهني والقيام بالتقويم الدوري لسير وأداء جهاز الإعداد التقني والمهني؛

(٦٠) المرسوم رقم ٠٠١- بتاريخ ٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ المحدد لصلاحيات وزير الدولة للتهذيب الوطني والتعليم العالي والبحث العلمي، والمنظم للإدارة المركزية لقطاعه، المادة رقم: ٩١.

- تأسيس وإنعاش هيئات التشاور بين مختلف الأطراف المعنية بسير عمل جهاز التكوين التقني والمهني على المستوى الوطني والجهوي والدولي؛

- ترقية وتطوير التكوين المهني الأولي في الأوساط المهنية، وبخاصة التمهين والإعداد المتناوب؛

- تطوير نظام وطني لتوجيه المترشحين للتكوين التقني والمهني؛

- توجيه وتسيير الطلاب المستفيدين من التكوين المتوسط في الخارج؛

- تنظيم امتحانات ومسابقات التكوين التقني والمهني؛

- وضع نظام وطني لاعتماد المكتسبات المهنية ومعايرة الشهادات في مجال التكوين التقني والمهني؛

- تطوير والسهر على تطبيق نظم الجودة في جهاز التكوين المهني؛

- القيام بسكرتارية المجلس الوطني للتكوين التقني والمهني[٦١].

تضم هذه الإدارة أربعة مصالح: مصلحة التكوين المهني؛ مصلحة الإعداد التقني؛ مصلحة إدارة مؤسسات التكوين؛ مصلحة التوجيه والتقويم والمعايرة. وسنتناول موضوع التكوين المهني بالتفصيل في الفصل الخاص بمواءمة التكوين والتشغيل.

ب - الهياكل اللامركزية: الوكالة الوطنية لترقية تشغيل الشباب

تم إنشاء الوكالة الوطنية لترقية تشغيل الشباب بموجب المرسوم رقم ٠٠٢ - ٢٠٠٥ بتاريخ ١٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلالية المالية. وتسعى الوكالة إلى المساهمة بوضع سياسة تشغيل وطنية في إطار تشاوري مع الإدارات والمنظمات المهنية للعمال وأرباب العمل ومنظمات المجتمع المدني.

تتلخص أهداف ومهام الوكالة بـ:

- تصوّر وتنفيذ الأعمال والبرامج الرامية إلى ضمان ترقية التشغيل.

(٦١) المرسوم رقم ٠٠١- بتاريخ ٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ المحدد لصلاحيات وزير الدولة للتهذيب الوطني والتعليم العالي والبحث العلمي، والمنظم للإدارة المركزية لقطاعه، المادة رقم: ٩٦.

– وضع برامج للإعداد، وتحسّن الخبرة وإعادة التوجيه المهني والدمج المباشر في الحياة النشطة.

– تعزيز روح المقاولة لدى المستهدفين من خلال تقوية قدراتهم الإدارية والتسييرية وتمويل مشاريعهم الصغيرة والصغرى.

– استقبال وإعلام وتوجيه طالبي العمل.

– تسهيل ولوج طالبي العمل إلى أعمال مأجورة.

– مساعدة أرباب العمل وعونهم في ما يتعلق بتحديد حاجياتهم من اليد العاملة والكفاءات.

– تعبئة وتسيير الأموال اللازمة لبرامج ترقية التشغيل. – التعاون مع كل البرامج التنموية ذات الانعكاس على التشغيل.

– تعزيز المعارف حول سوق العمل من خلال الدراسات والمسوح[٦٢].

تستهدف الوكالة أساسًا الشباب من حملة الشهادات العاطلين عن العمل، والشباب غير المؤهلين، إضافة إلى النساء، والمعوّقين غير العاملين ممن لا يستفيدون من برامج أخرى، والمتقاعدين النشطين.

توافر للوكالة صندوق خاص لترقية التشغيل، ويتمحور برنامج عملها حول المحاور التالية:

– **التشغيل الذاتي**: يهدف هذا المحور إلى ترقية روح المبادرة والمقاولة بين طالبي العمل، وذلك من خلال إدماجهم في سوق العمل عبر تمويل أصحاب المبادرات الخاصة ومساعدتهم في الإعداد في مجالات التسيير والتأطير وتثمين إبداعاتهم وتسويقها. ويتم تنفيذ هذا البرنامج من خلال الشراكة مع هياكل التمويل الموجودة، مثل البنوك ومؤسسات التمويل المصغر.

– **تعزيز القدرات**: يسعى هذا البرنامج إلى إطلاق مجموعة من أنشطة الإعداد وإعادة التوجيه المهني بهدف زيادة حظوظ طالبي العمل في الحصول على وظائف، وذلك من خلال دورات إعدادية نوعية تؤهّل المستهدفين للولوج مباشرة في سوق العمل. ويتم تنفيذ هذا البرنامج عبر تحليل احتياجات

(٦٢) Aicha Vall Verges, « Programmes d'insertion des Jeunes en Mauritanie, » Communication présentée a l'Atelier inter régional sur l'emploi des jeunes: Approches et programmes réussis pour l'insertion des jeunes, Ouarzazat (Maroc), 17-18 Mai 2007, p. 7.

سوق العمل بالتعاون المباشر مع الفاعلين في هذا المجال والاستعانة بالهيئات المعنية بالإعداد المهني وبالتشغيل.

– **التشغيل**: يستهدف هذا المحور تسهيل الولوج إلى فرص العمل المأجور عبر المواءمة بين عرض العمل والطلب عليه، وذلك من خلال التعاون المباشر مع الفاعلين في سوق العمل والاستعانة بالهيئات المعنية بتقديم عروض التشغيل. ويتم تنفيذ هذا البرنامج من خلال تعزيز قدرات الشباب والفئات المستهدفة وتوجيههم وتأطيرهم لتسهيل دمجهم في قطاعات الاقتصاد الوطني.

استهدفت الوكالة إيجاد ٣٠٠٠ فرصة عمل سنويًا[٦٣]، وتلقّت الوكالة في هذا الإطار آلاف طلبات التشغيل، لكن النتائج المحققة كانت متواضعة، انظر الجدول الرقم (٣-٢٣).

الجدول الرقم (٣-٢٣)

أعداد ونوعيات طالبي العمل لدى الوكالة الوطنية لترقية تشغيل الشباب (٢٠١٠)

مستوى التأهيل	العدد	النسبة المئوية	ملاحظات
جامعيون	٦٣١٨	٣٠,٢	من بينهم: دكتور: ١٠٨٩ (٥,٢ في المئة) الجدارة: ٤٣٦٢ (٢٠,٩ في المئة) شهادة المرحلة الجامعية الأولى: ٣٤٧ (١,٧ في المئة)
البكالوريا	٨٦٦٧	٤١,٥	
شهادة تقني سامي	٥٢٠	٢,٥	
شهادة تقني/ شهادة التعليم المهني	١٨٥٢	٨,٩	
شهادة الكفاءة المهنية	٢٨٥	١,٤	
أخرى	٣٢٦٧	١٥,٦	
المجموع	**٢٠٩٠٩**	**١٠٠**	

المصدر: «حصيلة الإنجازات،» ص ١٩.

(٦٣) **التقرير الوطني حول التنمية البشرية المستديمة ٢٠٠٥**، ص ٤٣.

عانت الوكالة غياب المعلومات حول سوق العمل لانعدام شبكة وطنية لجمع المعلومات، وغياب التنسيق بين الهيئات المعنية بالمعطيات ذات العلاقة بسوق العمل، كما عانت أيضًا عدم كفاية الشراكة مع مؤسسات الإعداد وضعف تجاوب المشغلين مع برامج الوكالة، إضافة إلى المشاكل المتعلّقة بضعف تحصيل القروض المقدمة إلى المستفيدين، ما قلل من فاعلية واستمرارية أنشطتها، وما انعكس على أدائها، وحدَّ من إنجازاتها (انظر الجدول الرقم (٣-٢٤)).

الجدول الرقم (٣-٢٤)
إنجازات الوكالة الوطنية لترقية تشغيل الشباب منذ إنشائها حتى عام ٢٠٠٩

	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
مخصصات صندوق الوكالة (بالمليون أوقية)	٤٣٤	٧٥٠	٦٠٠	٨٠٠	٨٠٠
برنامج/ نشاط: عدد المستفيدين					
التكوين لتحسين قابلية التشغيل	٤٢٤	٦١٧	٥٧٦	٥٥٥	٨٢٠
تدريبيات إعادة توجيه المسار الوظيفي	٠	٣١	١٧٢	٢٥٠	٢٥٠
الدمج النهائي أو الموقت	١٣٢	٢٠١٠	٧٣٠	١٣٠٨	٧٦٤
تمويل المشاريع	٣٦٧	٣٣٧	٢١٢	٣٠٠	١٨٠
دعم المطورين (المتعهدين)	٠	٠	٣٠٠	٠	٠
المجموع	**٩٢٣**	**٢٩٩٥**	**٢١٦٠**	**٢٤١٣**	**٢٤٦٤**

المصدر: بيانات الوكالة الوطنية لترقية تشغيل الشباب (٢٠١٠).

ج - التنسيق بين الهياكل المكلفة بالتشغيل

نظريًا توجد ثلاثة مستويات من التدخل لتحقيق السياسات الوطنية المرتبطة بالتشغيل: مستوى التصور والتصميم، ومستوى التنفيذ، والمستوى العملياتي.

تتولّى إدارات التشغيل والدمج والتكوين المهني، إضافة إلى إدارة التخطيط والتعاون على مستوى الوزارة المكلفة بالتشغيل وضع التصورات والتنسيق والمتابعة والتقويم، للسياسات الوطنية في مجال التشغيل والدمج

والتكوين المهني. أما التنفيذ فتتولاه الوكالة الوطنية لترقية تشغيل الشباب ANAPEJ. أما المستوى العملياتي التفصيلي فيعهد به في أغلب الأحيان إلى مديري ومنسقي البرامج والمشاريع المعنية بخلق العمل بشكل مباشر تحت الإشراف «النظري في الأغلب» لإدارة الدمج بالوزارة المكلفة بالتشغيل، وفي هذا الإطار يتدخل البرنامج الوطني المندمج لدعم المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر PNIME، ومشروع دعم قدرات الفاعلين في مجال التمويلات الصغيرة PRECAMF في مجالات المؤسسات الصغيرة والصغرى، وفي مجال التمويلات الخفيفة، كما يتدخل برنامج ترقية الحجارة المصنعة PPPT، وبرنامج ترقية التجمعات ذات النفع الاقتصادي PGIE، وبرنامج المحلات النموذجية في مجال الأنشطة المكثفة للعمل HIMO، وفي مجال خلق وتشجيع التجمعات ذات النفع الاقتصادي GIE.

خلاصة يمكن القول إن الجهود الخاصة بالتشغيل لا تزال مشتتة وغير منسّقة بين العديد من القطاعات الوزارية في موريتانيا، ما يبعثر المعلومات ويشوّش على التصور والرؤية المتكاملة عن المشكلة، ويفتت الجهود والتمويلات، ويقلل من فاعلية استراتيجيات مكافحة البطالة(٦٤).

ثالثًا: منظومة التكوين

يعاني التعليم العام ضعف الجودة، وتركيزه على التخصصات الإنسانية والأدبية دون العلمية والهندسية، في حين يعاني التكوين المهني نقص التجهيزات والمختبرات والورش والبنى التحتية للإعداد، إضافة إلى النقص الكبير في المعدّين المتخصصين، هذا فضلًا عن نقص القدرات والكفاءة الفنية لدى المعدّين المتاحين الذين يُعانون نقص البرامج والكتب والوثائق التعليمية وقلة الأنشطة التطبيقية وبرامج تكوين المكونين على التقنيات المستحدثة، ما يؤدي إلى تقادم معلوماتهم وخبراتهم بالموازاة مع التطور السريع في الميدان العملي، وفي ما يلي بعض التفصيلات المرتبطة بمنظومة التكوين في موريتانيا.

(٦٤) انظر معالجة تفصيلية لمشكلات التنسيق بين الجهات المكلفة بالتشغيل في موريتانيا في:
Kouadio Benie Marcel, « Mécanisme opérationnel de coordination entre les institutions en charge des questions d'emploi et de formation ; Rapport révisé » PNUD, Nouakchott (Janvier 2010).

١- حالة القطاع

تضغط الطبيعة الشابة للسكان في موريتانيا على النظام التعليمي، مدعومة باتجاه مضطرد نحو التحضر والاستقرار جعل السكان الرحّل يقلّون عن ٥ في المئة من مجموع السكان، ما أدّى إلى تزايد متنام في أعداد الطلبة الملتحقين بالنظام التعليمي، الشكل الرقم (٣-٣)، وللاستجابة لهذا الضغط حظي الإنفاق على التعليم باهتمام مطرد من طرف الدولة وشركاء التنمية، حيث بلغت النفقات الخاصة بالتعليم حوالى ١٨ في المئة من النفقات العامة للدولة في عام ٢٠٠٨، وزادت النفقات العامة على التعليم باعتبارها نسبة من الناتج الداخلي الخام من ٢,٤ في المئة إلى ٤,٥ في المئة خلال الفترة بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٨ [٦٥]، ويُهيمن التعليم الأساسي على نفقات القطاع بنسبة ٥٢ في المئة. أما التعليم الإعدادي فيمتص ١٦,٨ في المئة من النفقات، والثانوي ٨,٧ في المئة، والعالي ١٥,٧ في المئة لعام ٢٠٠٨ [٦٦]. يوضح الجدول الرقم (٣-٢٥) بعض المعطيات الأساسية عن النظام التعليمي الموريتاني.

الشكل الرقم (٣-٣)

تطور الأعداد في نظام التعليم الموريتاني خلال العشرية الأخيرة

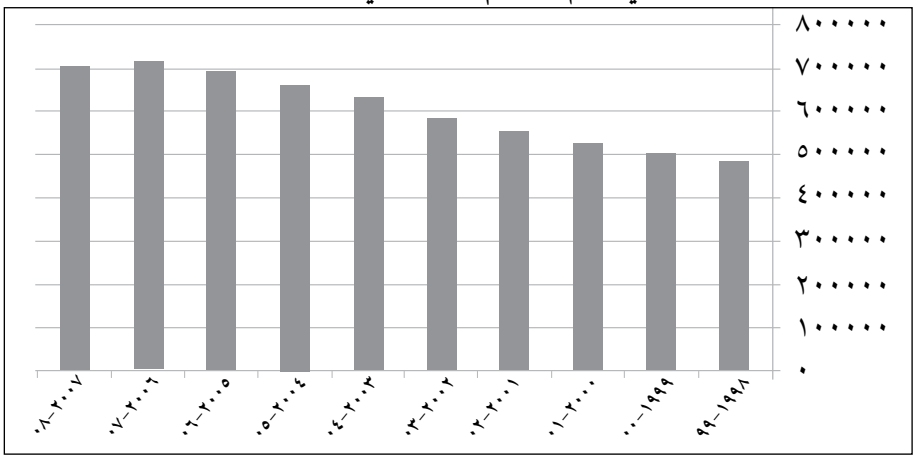

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات: République Islamique de Mauritanie; Ministère des affaires économiques et du développement MAED, Ministère de l'enseignement fondamental MEF et Ministère de l'enseignement secondaire et supérieur MESS, « Rapport d'état sur le système éducatif national (RESEN), » United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, Nouakchott, Mars 2010, p. 6.

(٦٥) République Islamique de Mauritanie; Ministère des affaires économiques et du développement MAED, Ministère de l'enseignement fondamental MEF et Ministère de l'enseignement secondaire et supérieur MESS, « Rapport d'état sur le système éducatif national (RESEN), » United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, Nouakchott, Mars 2010, p. 6.

(٦٦) « Rapport d'état sur le système éducatif,» p. 40.

الجدول الرقم (٣-٢٥)
تلخيص لأهم معطيات النظام التعليمي الموريتاني

نمط التعليم	الهدف	المدة	شروط الدخول	الشهادة عند نهاية الإعداد
التعليم الابتدائي	تقديم تعليم وتربية قاعدية	٦ سنوات	عمر لا يقل عن ٦ سنوات	شهادة الدروس الابتدائية
التعليم الثانوي (المستوى الأول: الإعدادي)	تعزيز التعليم القاعدي ، والتأهيل إما للتعليم الثانوي أو المهني وإما للاندماج في سوق العمل	٤ سنوات	النجاح في مسابقة الدروس الابتدائية	شهادة الدروس الإعدادية
التعليم الثانوي (المستوى الثاني: الثانوي)	التأهيل للتعليم العالي، من خلال ثلاث تخصصات (آداب عصرية، وآداب أصلية، والعلوم ، والرياضيات) ، أو للاندماج في سوق العمل	٣ سنوات	النجاح في شهادة الدروس الإعدادية	شهادة البكالوريا (بحسب التخصص)
التعليم التقني	التأهيل لدخول سوق العمل أو لمواصلة الدراسات العليا التقنية والمهنية	سنتان أو ثلاث سنوات	النجاح في مسابقة الدخول المفتوحة لخريجي الابتدائية والإعدادية والثانوية والتكوين المهني أو البكالوريا المهنية	شهادة الكفاءة المهنية CAP شهادة التكوين المهني BEP شهادة تقني BT البكالوريا التقنية BACT شهادة تقني سامي BTS
التعليم المهني	تأهيل البالغين عبر إعداد أولي أو مستمر للحصول عل عمل أو إعادة توجيههم لتخصصات جديدة	دورات تكوين أو تكوين أولي من سنتين إلى ثلاث سنوات	البالغين من مختلف الأعمار	شهادات التعليم المهني والتقني أو إفادات تكوين مستمر

يتبع

تابع

التعليم العالي	التأهيل للحياة العملية أو لمواصلة الدراسات العليا	سنتان أو ثلاث سنوات أو خمس سنوات	حملة البكالوريا بمختلف تخصصاتها	الشهادة الجامعية العامة أو الإجازة أو الماستر المهنية وماستر البحث
التعليم الأصلي (المحاظر)	تعليم أهلي تقليدي غير نظامي يقدم من خلال المحاضر وهو واسع الانتشار ويهدف إلى إعداد الطلبة في مجالات العلوم الشرعية والعربية عبر مناهج وكتب محددة ومتعارف عليها محليًا.	غير محدد لأنه يقدم تعليما يبدأ من تعليم القراءة والكتابة إلى مستويات متعمقة في العلوم الإسلامية والعربية	مفتوح للجميع	إجازات في القرآن وعلومه و الفقه والحديث والعقيدة والسيرة والشعر الجاهلي واللغة العربية وعلومها

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتمادًا على مصادر مختلفة أهمها المعطيات النظرية في:
Association pour le développement de l'éducation en Afrique, *Une approche d'amélioration de la qualité de l'éducation en Mauritanie,* étude réalisée par le Ministère de l'éducation nationale de la République islamisque de Mauritanie; coordonnateurs nationaux de l'étude Hamoud Abdel Wedoud Kamil et Nebghouha Mint Mohamed Vall ; coordonnateur de l'étude pour l'ADEA Kabule W. Weva, Expériences africaines, études de cas nationales ; 8 (Paris; Budapest; Torino: l'Harmattan; Paris: ADEA, 2005), pp. 22-25.

زادت التغطية التعليمية بين عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٧ بشكل كبير، مُحققة معدل نمو سنويًا لأعداد الطلبة قدرة ٤ في المئة في التعليم الابتدائي، و٥ في المئة في التعليم الثانوي العام، و٣ في المئة في التعليم العالي(٦٧).

(٦٧) « Rapport d'état sur le système éducatif, » p. 18.

أ - التعليم الابتدائي

بلغ عدد تلاميذ التعليم الأساسي في عام ٢٠١٠ حوالى ٥٣١٣٨٣ تلميذًا، بعد أن كان ٥١٢٩٩٨ في عام ٢٠٠٩، كما تطور عدد الأولاد عن الفترة نفسها من ٢٥٤٢٨١ إلى ٢٦٣٦٨٢ تلميذًا، وعدد البنات من ٢٥٨٧١٧ تلميذة إلى ٢٦٧٧٠١، أما عدد المعلمين فتزايد من ١٣٢١٣ معلمًا إلى ١٤٣٠٣، كما تزايدت نسبة التمدرس من ٩٨,٨ في المئة، إلى ١٠٠,٢ في المئة عن الفترة نفسها(٦٨).

تُشرف **مدرسة إعداد المعلمين** على تغطية حاجة التعليم الأساسي من المعدّين، لكنها تعاني نقصًا كبيرًا في جودة الإعداد، ما ينعكس على جودة التعليم المقدّم في المدارس، وبحسب دراسة حديثة يتراوح مستوى اكتساب التلاميذ للمقررات الدراسية في المرحلة الابتدائية بين ٣٣ و٥٠ في المئة فقط(٦٩).

على الرغم من أن التعليم الأساسي موجّه في الأصل ليقدم معلومات أساسية أولية، إلا أنه يؤثر بشكل خطير في القوى العاملة في موريتانيا، حيث إن معدّلات التسرب من المدرسة لا تزال مرتفعة جدًا، إذ على الرغم من أن معدل الدخول إلى المدرسة الابتدائية يبلغ ١٠٦ في المئة، فإن الذين ينهون تعليمهم الابتدائي لا يتجاوزون ٥٩ في المئة، ويُقدّر متوسط العمر التعليمي في موريتانيا بحوالى ٧,٢ سنة(٧٠).

تتركز أهم المعوّقات التي يعانيها التعليم الأساسي في نقص المعدّين، وخصوصًا في المواد المدرّسة باللغة الفرنسية (المواد العلمية)، ونقص قدرات التسيير والقيادة في الوزارة المكلفة بالتعليم الأساسي، إضافة إلى المشكلات الخارجية المرتبطة بالخريطة المدرسية المرتبطة بالتقرّي الفوضوي، وما يترتب

---

(٦٨) الجمهورية الإسلامية الموريتانية - المكتب الوطني للإحصاء، «موريتانيا بالأرقام ٢٠١١،» تموز/ يوليو ٢٠١٢، ص ٦.

(٦٩) Oumar Soumare et Djibi Thiam, « Etude de l'articulation entre le second cycle secondaire et l'enseignement supérieur en Mauritanie, » Biennale de l'éducation en Afrique, Association pour le développement de l'éducation en Afrique (ADEA) (Maputo, Mozambique, 5-9 Mai 2008), p. 10.

(٧٠) « Rapport d'état sur le système éducatif, » p. 33.

عليه من توزيع مشتت لمدارس لا تتوافر على الحد الأدنى من البنى التحتية والتجهيزات والطاقم التعليمي.

ب - التعليم الإعدادي والثانوي

بحسب بيان الافتتاح الدراسي المقدم إلى مجلس الوزراء للسنة الدراسية ٢٠١٠ - ٢٠١١ حول التعليم الثانوي والعالي زاد عدد تلاميذ التعليم الثانوي العمومي من ٨٠١٠٨ تلاميذ في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إلى ٨٧١٦١ في عام ٢٠٠٩/٢٠١٠، أي ما يمثل زيادة بنحو ٨,٨ في المئة. وتمثل نسبة البنات ٤٥,٣٥ في المئة من مجموع تلاميذ التعليم الثانوي العمومي. أما عدد التلاميذ في التعليم الثانوي الحر في عام ٢٠٠٩/ ٢٠١٠ فبلغ ٢٩٩٥٣ تلميذًا، موزّعين على ١٥٨ مؤسسة حرة، ووصل عدد مؤسسات التعليم الثانوي العمومي في عام ٢٠٠٩/ ٢٠١٠ إلى ١٩٣ مؤسسة، من بينها ١٢٤ إعدادية، و٦٩ ثانوية. وتتوافر هذه المؤسسات على ٢١٠٠ قاعة دراسية، وفي عام ٢٠٠٩/ ٢٠١٠ زاول التدريس في الأقسام ٣١١٣ مدرّسًا، من بينهم ٣٥٤ متعاقدًا.

بيّنت نتائج الامتحانات الوطنية المنظمة في عام ٢٠١٠ استعصاء التغلب التام على المشكلات المتعلقة بالنوعية على مستوى التعليم الثانوي، ويُبيّن تحليل توزيع تلاميذ السلك الثاني الثانوي، بحسب الشُعَب، أن ٤٨,٧ في المئة منهم مسجلون في العلوم الطبيعية، و٣٢ في المئة في الآداب، و١٩,٣ في المئة في الرياضيات.

أشار البيان الافتتاحي إلى مجموعة من التحديات التي تواجه التعليم ما قبل الجامعي: التوزيع غير العقلاني للخريطة المدرسية، غياب الأعمال التطبيقية، انعدام التأطير عن قرب، تغيب الأساتذة، عدم احترام التوقيت الدراسي، العجز المزمن في أساتذة المواد العلمية[٧١]. وإذا كان هذا هو التقدير الرسمي للوضع فيمكنك أن تتخيل الوضع الحقيقي في الميدان والنتائج المترتبة على ذلك من حيث جودة التعليم وطبيعة مخرجاته.

(٧١) بيان الافتتاح الدراسي ٢٠١٠-٢٠١١ المقدم لمجلس الوزراء الموريتاني.

ج - التعليم العالي

أُنشئت أول جامعة موريتانية في بداية الثمانينيات من القرن الماضي، استجابة لتزايد خريجي الثانوية العامة وعجز الدولة عن تأمين منح دراسية لاستكمال دراساتهم العليا في الخارج، أو توفير فرص عمل لهم، وهكذا بدأت الجامعة باعتبارها مؤسسة للإيواء وإدارة التدفقات الديموغرافية، لا باعتبارها قاعدة علمية تُراعي الجودة، وأدى **منطق الإيواء** الذي بُنيت على أساسه الجامعة إلى استقبالها جميع الخريجين من حملة الثانوية العامة من دون مسابقة للدخول، ما أثر بشكل سلبي في جودة التعليم وطبيعة تخصصاته، حيث تم التركيز على التخصصات النظرية التي لا تحتاج إلى تكاليف مالية كبيرة في المخابر والتجهيزات، ما أثر بشكل خطير في طبيعة المخرجات (تخصصات نظرية لا تستجيب لحاجة السوق)، وانعكس في ما بعد بطالة مزمنة لخريجي الجامعة. وبناء على بيان الافتتاح الدراسي المقدم إلى مجلس الوزراء للسنة الدراسية ٢٠١٠/ ٢٠١١، ومصادر متعددة أخرى يمكننا استخلاص المعطيات التالية:

- **جامعة نواكشوط**: وصلت أعداد طلبة الجامعة في عام ٢٠٠٩/ ٢٠١٠ إلى ١٤٦١٤ طالبًا، يتوزّعون على النحو التالي: كلية الطب: ٣٧٣ طالبًا، وكلية العلوم والتقنيات ١٧٦٨ طالبًا، وكلية العلوم القانونية والاقتصادية ٧٧٧٥ طالبًا، وكلية الآداب والعلوم الإنسانية ٤٥١٤ طالبًا، ومركز دعم تدريس اللغات ١٨٤ طالبًا، تميزت السنة الجامعية ٢٠٠٩/ ٢٠١٠ بجامعة نواكشوط بتعميم نظام (إجازة - ماستر - دكتوراه) المعروف اختصارًا بنظام LMD الذي جاء استجابة للحاجة الماسة لربط التعليم الجامعي بسوق العمل، ومواكبة لسياق عالمي، لكن نقص الموارد المالية فرّغ تطبيق هذا النظام من مضمونه، كما شهدت السنة نفسها، وأول مرة، فتح شُعَب لدراسات الماستر كبداية للتعليم ما بعد الجامعي.

- **المدرسة العليا للتعليم**: هي مدرسة مهنية عُليا لتكون أساتذة التعليم الثانوي والإعدادي، وبلغت أعداد التلاميذ بالمدرسة العليا للتعليم خلال عام ٢٠٠٩/ ٢٠١٠، ٤٤٦ تلميذًا، من بينهم ١٩٨في السنة الأولى.

- **المعهد العالي للتعليم التكنولوجي في مدينة روصو**: فتح هذا المعهد أبوابه أمام الطلاب خلال عام ٢٠٠٩/ ٢٠١٠، بما مجموعه ١٢٠ طالبًا.

- **المعهد العالي للمحاسبة وإدارة المؤسسات**: فتح هذا المعهد أبوابه أمام الطلاب خلال عام ٢٠٠٩/ ٢٠١٠، واستقبل ١٨٠ طالبًا في السنة الأولى، ويبلغ العدد الإجمالي لطلابه ٣٢٥ طالبًا. ويتوقع أن يستقبل خلال عام ٢٠١٠/ ٢٠١١، ٣٦٠ طالبا في السنة الأولى.

- **مؤسسات التعليم العالي خارج وصاية الوزارة المكلفة بالتعليم العالي**: توجد مؤسسات أخرى للتعليم العالي خارج وصاية الوزارة المكلفة بالتعليم العالي والبحث العلمي، هي **المدرسة الوطنية للإدارة والصحافة والقضاء** التي تقوم بإعداد الناجحين في مسابقات دخول الوظيفة العمومية في هذه المجالات، وهي مدرسة مهنية تتبع وزارة الداخلية، و**المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية** الذي تم تحويله في عام ٢٠١١ ليصبح جامعة للعلوم الإسلامية من كليتين في مدينة لعيون، تابع لوزارة الشؤون الإسلامية، كما بدأت تظهر مؤسسات عليا جديدة مثل **مدرسة المعادن** التابعة لوزارة الصناعة والمعادن، و**المدرسة العليا المتعددة الاختصاصات** التابعة لوزارة الدفاع، ولا تزال هذه المؤسسات في طور النشأة، وجاء معظمها استجابة للحاجة إلى تنويع عرض التعليم العالي والتوجه نحو التمهين والتخصصات المطلوبة في السوق.

- **الجامعات الخاصة**: توجد مجموعة من مؤسسات التعليم العالي الخصوصي في موريتانيا، لكن هذه الجامعات ما زالت في مرحلة الترخيص الموقت، كما أنها مبادرات فردية لم ترقَ إلى المؤسسات الجامعية الرصينة، وتناقص مجموع أعداد الطلبة الدارسين فيها من ٦٢٦ طالبًا في عام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ إلى ٥٨٦ طالبًا في عام ٢٠٠٩/ ٢٠١٠، كما تعاني منافسة قوية من المؤسسات التعليمية للدول المجاورة.

- **الطلاب الممنوحون في الخارج**: يصل عدد الطلاب الممنوحين في الخارج في عام ٢٠٠٩/ ٢٠١٠ إلى ٢٤٣٤ طالبًا، يتوزّعون كما يلي: المغرب العربي ١٦٣١ طالبًا، أوروبا ٣١٢ طالبًا، أفريقيا جنوب الصحراء ٣٤١ طالبًا، الشرق الأوسط ١٠٣ طلاب، مناطق أخرى ٤٧ طالبًا. وبسبب السياسة التفضيلية للمنح، والمنحازة للتخصصات العلمية والتقنية فإن أغلب الطلاب الممنوحين في الخارج من ذوي التخصصات العلمية والهندسية، حيث يتوزعون كما يلي: التخصصات الهندسية ٥٥٨ طالبًا، والتخصصات

الطبية ٥٠١ طالب، والعلوم البحتة والتجريبية ٩٨٧ طالبًا، والعلوم القانونية والاقتصادية ٢٥٥ طالبًا والآداب والعلوم الإنسانية ١٣٣ طالبًا. وتوجد أعداد مهمة من الطلبة الموريتانيين في الخارج يدرسون على حسابهم الخاص، لكن لا تتوافر معطيات رقمية دقيقة عنهم.

بشكل عام، يعاني التعليم العالي ضعف في الفاعلية الداخلية، حيث لا تزال معدّلات الرسوب مرتفعة نسبيًا، أما بالنسبة إلى الفاعلية الخارجية فتظهر البيانات المتوافرة ارتفاعًا كبيرًا لمعدلات البطالة بين خريجي الجامعة[٧٢]، ويُعزى ضعف فاعلية منظومة التعليم العالي إلى مجموعة من العوامل مرتبطة أساسًا بالطابع الأكاديمي (النظري) للدروس المقدمة، وغياب البحث العلمي، وضعف مستوى تجهيزات الورشات والمختبرات، ونقص برامج إعداد المدرّبين، ونقص مساهمة القطاع الخاص[٧٣].

د - التكوين المهني

شكلت صناعات التعدين في الشمال الموريتاني المحفز الأول لقيام مؤسسات التكوين المهني بهدف توفير العمالة الوطنية الفنية المُدرّبة، وأُنشئ أول مركز للتكوين المهني في مدينة نواذيبو في عام ١٩٦٠، لتتبعه الإعدادية الفنية في نواكشوط في عام ١٩٦٧، والثانوية الفنية في نواكشوط (١٩٦٨).

تعرّض قطاع التكوين المهني لإعادة هيكلة يمكن توصيفها بالمرتجلة نتيجة الحاجة الكبيرة والمفاجئة للعمال من ذوي الإعداد المهني والفني بعد الأزمة السياسية بين موريتانيا والسنغال إثر الأحداث العرقية في عام ١٩٨٩ التي أدّت إلى عودة عدد كبير من العمالة الغرب أفريقية، وخصوصًا من السنغاليين إلى بلدانهم، وركزت السياسة الجديدة على زيادة عرض الإعداد المهني من خلال التوسع الأفقي لتوفير مهنيين موريتانيين للحلول محل الأجانب، ونتيجة ذلك تم إنشاء مراكز للتكوين المهني في معظم الولايات من دون أن تتوافر على الحد الأدنى من شروط عملية التكوين. وعلى سبيل المثال تعكس أعداد الأساتذة والمدرّبين «المحدودة جدًا» الضعف الواضح في القدرات التأطيرية،

(٧٢) *Bilan de la mise en oeuvre du CSLP 2006-2010,* p. 31.

(٧٣) *Bilan de la mise en oeuvre du CSLP 2006-2010,* p. 31.

حيث يتراوح عدد المدرّبين في عشر مؤسسات من أصل ١٧ مؤسسة تابعة للقطاع بين ٣ و٨ مدرّبين، ما انعكس بوضوح على الخريجين من حيث تنوّع التخصصات وجودة التكوين (انظر الجدول الرقم (٣-٢٦))، كما تعاني هذه المؤسسات نقصًا حادًّا في البنى التحتية والوسائل المادية والبشرية اللازمة، وحتى مؤسسات التكوين المهني القديمة تعاني نقص مدخلات ومستلزمات الإعداد وقِدَم التجهيزات التي تجاوزها الزمن في مجال متحرك ومتطور بشكل متسارع.

الجدول الرقم (٣-٢٦)

أعداد مدرّبي مؤسسات التكوين التقني والمهني

المؤسسة	طاقم			المجموع
	تدريسي	إداري والتقني	دعم	
المركز العالي للتعليم التقني؛	٨	٩	٧	٢٤
ثانوية التكوين التقني والمهني الصناعي في انواكشوط؛	١٠٩	٢٧	٢٠	١٥٦
ثانوية التكوين التقني والمهني في انواذيب؛	٦٦	٩	٢	٧٧
ثانوية التكوين التقني والمهني التجاري في انواكشوط؛	٣٣	١٣	٨	٥٤
ثانوية التكوين التقني والمهني في بوكي؛	٤٣	٣٢	١٦	٩١
مراكز التكوين والتدريب المهني في				
انواكشوط	١٣	٣٢	٧	٥٢
روصو	٥	٧	٥	١٧
أطار	٨	٧	٤	١٩
لعيون	٧	٦	٦	١٩

يتبع

تابع

سيلبابي	٦	٩	٥	٢٠
كيفه	٧	١٠	٨	٢٥
آلاك	٢	٦	٣	١١
كيهيدي	٣	٦	٣	١٢
تجكجة	٦	١١	٥	٢٢
النعمه	٣	٧	٥	١٥
مركز التكوين المهني لخريجي المحاضر في النعمة؛	٥	٢٥	٧	٣٧
مركز التكوين المهني لخريجي المحاضر في أطار؛	١٣	٤٦	٨	٦٧
المجموع	**٣٣٧**	**٢٦٢**	**١١٩**	**٧١٨**
النسبة المئوية	**٤٧**	**٣٦**	**١٧**	**١٠٠**

المصدر: الجمهورية الإسلامية الموريتانية – وزارة التشغيل والتكوين المهني والتقنيات الجديدة، «حصيلة الإنجازات لغاية ٣٠ يونيو ٢٠١٠،» نواكشوط، ٢٠١٠، ص ٤.

توفّر مؤسسات التكوين التابعة للقطاع عشرين تخصصًا، تُغطي جزئيًا قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات، واستقبلت هذه المؤسسات بالنسبة إلى السنة الدراسية ٢٠٠٩/ ٢٠١٠ ما عدده ٣٤١١ تلميذًا ومتدرّبًا(٧٤).

توجد مؤسسات للإعداد المهني تتبع لقطاعات وزارية أخرى، لكنها لا تستقبل إلا أعدادًا قليلة تستدعيها الحاجة العمومية للتوظيف في القطاعات التابعة لها.

مع أن استراتيجية التوسع الأفقي بقيت هي المسيطرة على السياسات القطاعية للإعداد المهني على حساب جودة الإعداد، حيث لا يزال عرض

(٧٤) الجمهورية الإسلامية الموريتانية – وزارة التشغيل والتكوين المهني والتقنيات الجديدة، «حصيلة الإنجازات،» نواكشوط، تموز/ يوليو ٢٠١٠، ص ٥.

الإعداد المهني على الرغم من ذلك محدودًا جدًا لا يتجاوز ٣٥٠٠ مقعد، وشهد الإعداد المهني في موريتانيا تطورًا محدودًا ومتذبذبًا في أعداد الطلبة خلال العشرية الأخيرة لا يزال بعيدًا من توفير الاحتياجات الحقيقية لسوق العمل سواء من ناحية الكم أم تنوّع التخصصات أم جودة التكوين، كما أن التكوين المهني لا يزال يعمل انطلاقًا من منطق تكوين الفاشلين في التعليم العام، حيث يستقبل بالأساس الطلبة الذين تسرّبوا من التعليم العام، ما يُضاعف من مشكلات الجودة، ويزيد من عدم التقدير الاجتماعي له، ويُحرمه بالتالي من خيرة التلاميذ، ويوضح الشكل الرقم (٣-٤) تطور أعداد التلاميذ خلال العشرية الأخيرة.

الشكل الرقم (٣-٤)

تطور أعداد التلاميذ في التكوين المهني خلال العشرية الأخيرة

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على البيانات الرقمية في: « Rapport d'état sur le système éducatif national (RESEN), » p. 20.

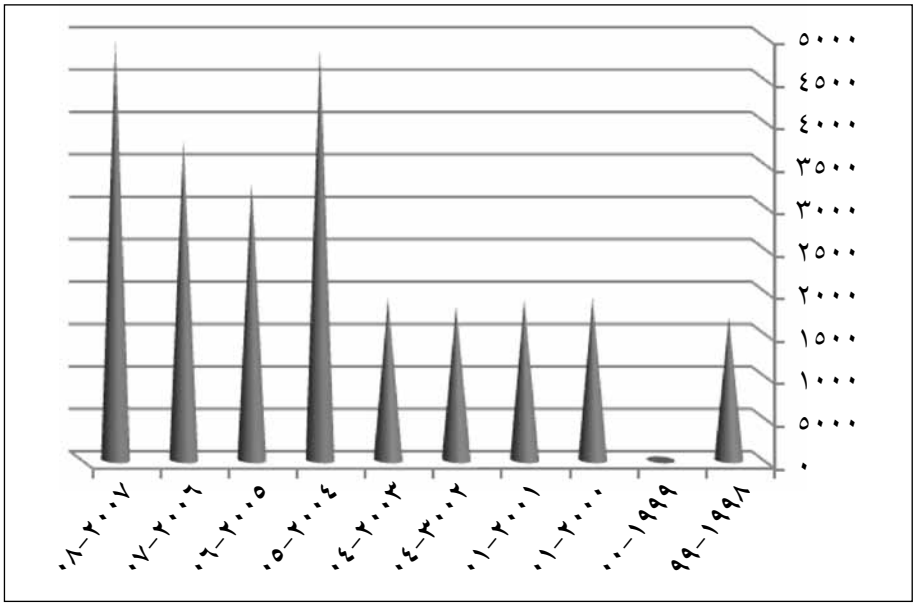

على الرغم من كثرة المتسرّبين من التعليم العام، ونقص فرص العمل والتوزيع الجغرافي الجيد نسبيًا لمؤسسات التكوين، لم يستطع التكوين المهني حتى الآن بلورة آلية لإقناع الشباب الموريتاني بالالتحاق به، ويتجلى ذلك واضحًا من نقص أعداد المتقدمين إلى الشهادات المهنية، حيث إن عدد المترشحين